TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/39(2)/11
5 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الثاني
جنيف ، ١٤ آذار/مارس ١٩٩٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

قضايا التكامل الإقليمي في أفريقيا

تقرير من الأمين العام للأونكتاد

GE.93-50256 ٣٩٨٨ح (A)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- عرض عام	١ - ٤	٤
ثانيا	- نهج التكامل	٥ - ٣٣	٥
	تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية	٧ - ٩	٥
	نهج مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي	١٠ - ١٣	٨
	نهج أخرى	١٤ - ٣٣	٩
ثالثا	- تجربة افريقيا في مجال التكامل الاقليمي	٣٤ - ٣٩	١٣
	آداء النمو في البلدان الاعضاء	٣٤	١٣
	حصة افريقيا من التجارة العالمية	٣٥	١٣
	التجارة داخل المجموعات	٣٦ - ٣٩	١٤
رابعا	- معوقات التعاون والتكامل في افريقيا	٣٠ - ٥٦	١٦
	تفاوت مستويات التنمية	٣١	١٦
	هيكل التجارة الافريقية	٣٢ - ٣٣	١٦
	التنويع المحدود	٣٤ - ٤٢	١٧
	عدم اكتمال البنى الأساسية	٤٣ - ٤٥	١٩
	قصور ترتيبات الدفع	٤٦ - ٤٧	٢٠
	مشاكل القابلية للتحويل	٤٨ - ٥٣	٢١
	الحواجز غير التعريفية	٥٤	٢٢
	الدور المحدود لقطاع الشركات	٥٥ - ٥٦	٢٣
خامسا	- التطورات البازغة	٥٧ - ٧٠	٢٤
	التزام افريقيا بالاصلاح	٥٨ - ٦٠	٢٤
	الأبعاد الاقليمية لبرامج التكيف	٦١ - ٦٢	٢٥
	ظهور الأحواز الاقتصادية الواسعة	٦٣	٢٦
	الاهتمام الدولي المتزايد بالتكامل الافريقي	٦٤ - ٦٦	٢٦
	الجماعة الاقتصادي الاوروبية	٦٧ - ٦٨	٢٧
	جنوب افريقيا	٦٩ - ٧٠	٢٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
سابعا - توجهات المستقبل	٧١ - ٩٠	٢٩
تنفيذ برنامج الجماعة الاقتصادية الافريقية	٧٢	٢٩
مواصلة الاصلاحات وتعميقها	٧٣ - ٧٤	٢٩
التنويع	٧٥ - ٧٧	٣٠
قابلية العملات للتحويل	٧٨	٣١
تنسيق السياسات	٧٩ - ٨٠	٣١
ضرورة سلوك نهج مرن	٨١ - ٨٤	٣١
ترشيد أجهزة التكامل القائمة	٨٥	٣٢
أهمية الدعم الدولي	٨٦ - ٨٩	٣٣

المرفقات

الجدول ١ - الملامح القطرية لبلدان تجمعات التعاون والتكامل الاقتصاديين في افريقيا ٣٧

الجدول ٢ - الأداء التجاري بين بلدان التجمعات الافريقية (١٩٨١-١٩٩٠) .. ٤٣

أولا - عرض عام

مقدمة

١ - أعدّ هذا التقرير استجابة للمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في الدورة التاسعة والثلاثين (الجزء الأول) .

٢ - وهناك عدد من الوثائق الاخرى لأمانة الأونكتاد يوفر معلومات أساسية عامة عن موضوع التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا[(١)] . ويستعرض هذا التقرير جهود التكامل في أفريقيا ، والقيود التي تواجه التطورات البازغة والتي تمّ هذه العملية ، فضلا عن بعض التوجيهات التي قد تسترشد بها الجهود التي ستبذل في هذا المجال في المستقبل .

٣ - وهناك أسباب قاهرة عديدة تدفع أفريقيا الى توخي طريق التعاون والتكامل بدقة تامة . ففي الداخل ، تواجه الدول الأفريقية أزمة في التنمية لم يسبق لها مثيل . وأدت تجربة البلدان الأفريقية الى الاعتراف بأن هناك قضايا تنموية عديدة تتجاوز حدود الأوطان ، وبالتالي يتعين معالجتها على صعيد إقليمي . ويعتبر التكامل القطاعي لاقتصادات المنطقة من المسائل الهامة لضمان تطوير وصيانة شبكات يعتمد عليها للبنية الأساسية الزراعية والصناعية والمؤسسية . وفي الوقت نفسه ، تمر العلاقات فيما بين الدول الأفريقية بتغيّرات جذرية مع ظهور الديمقراطيات متعددة الأحزاب والزوال المطرد للفصل العنصري في جنوب أفريقيا . وسوف يكون لظهور جنوب أفريقيا المتحررة من الفصل العنصري كقوة اقتصادية إقليمية آثار هامة على عملية التكامل في أفريقيا .

٤ - كما أعطت العلاقات الدولية المتغيّرة أهمية إضافية لجهود البلدان الأفريقية الرامية الى توجيه جهودها السياسية الى أقصى حدّ ممكن صوب التعاون والتكامل الإقليميين . وأشار انخفاض التنافسات بين الشرق والغرب المخاوف من أن يؤدي إيلاء اهتمام متزايد ببلدان أوروبا الشرقية الى تهميش أفريقيا . وفي نفس الوقت ، أدى التوسع في "الأحواز الاقتصادية" في بقاع عديدة من العالم ، وخصوصا إنشاء السوق الواحد الأوروبي ، الى تعضيد الحجج الاقتصادية المؤيدة للتضامن الإقليمي . واتضحت تصورات أفريقيا الخاصة لآثار هذه التغيّرات في توقيع معاهدة أبوجا في حزيران/يونيه ١٩٩١ المنشئة للاتحاد الاقتصادي الأفريقي .

ثانيا - نُهج التكامل

٥ - تتّبع آليات التكامل الإقليمي في أفريقيا فيما يبدو الإطار العام للجهود المماثلة المبذولة في أماكن أخرى . إلا أنه توجد اختلافات كبيرة في التفاصيل والنُّهج . فنجد على سبيل المثال أن الجهد الأوروبي يبدو مدفوعا بالطلب وقائما على النهج المتدرج الذي يجمع الدول ذات التفكير المتماثل حسبما يكون مناسبا في كل مرحلة من مراحل عملية التكامل . ومن ناحية أخرى ، يتجه النهج الأفريقي لأن يكون أكثر طموحا ، وأكثر مركزية ، وأكثر تسيّسا في أصوله . وتبعا لذلك ، اختارت معظم هيئات التعاون الإقليمي الأفريقي الهياكل الموسعة عالية المركزية التي تعمل بأمانات موسعة في معظم الحالات . وأدّى اقتران هذه الهياكل المتضخمة بكبار الموظفين وتعييناتهم المسيّسة بإحجام السلطات المركزية عن التنازل عن السلطة للهيئات دون الإقليمية وغيرها من الهيئات وعجز كل البلدان الأعضاء تقريبا عن إيلاء الأولوية للقضايا الإقليمية - كل ذلك أدى الى تقليص فعالية مؤسسات التكامل الإقليمي الأفريقي .

٦ - وتبيّن المقارنات التي تعقد مع تجارب التكامل في مناطق أخرى أن جهود التعاون الإقليمي تنجح عندما تكون الأهداف محدودة ومركّزة وعندما تتحقق المنافع بسرعة لكل الشركاء . وقد تكون النظرة الى تطوّر نشوء الجماعة الاقتصادية الأوروبية على سبيل المثال موضحة لذلك .

تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

٧ - تعتبر معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية الى حد كبير من أهم التجارب من حيث المجالات التي تغطيها ومطابقتها لمقتضى الحال . وتتمثل العناصر الرئيسية للمعاهدة فيما يلي:

- إنشاء اتحاد جمركي كامل ؛
- وضع سياسة تنافسية (مناوئة للاحتكارات) ؛
- وضع سياسة زراعية وسياسة للنقل ؛
- وضع سياسة اجتماعية بما في ذلك إنشاء صندوق اجتماعي لدعم التدريب المهني وحركة العمل على سبيل المثال ؛
- توفير التنسيق للسياسة الاقتصادية والانتقال الحرّ للعمالة ورأس المال ؛
- إنشاء صندوق للاستثمار في "الأراضي الواقعة فيما وراء البحار" .

٨ - تتضمن الدروس الكبرى التي يمكن أن تتعلمها البلدان الافريقية من التجربة الأوروبية (انظر النص المنفصل) ما يلي: الانتقائية في القطاعات التي تشملها التجربة ، (بمعنى عدم محاولة فعل كل شيء مرة واحدة) ؛ قبول منافع التنسيق السياسي الدولي ، بمعنى الاستعداد للتخلي عن قدر من السيادة ؛ أهمية تحقيق نتائج ملموسة في وقت مبكر ؛ إبداء المرونة ، بمعنى السماح للمجموعات الفرعية بالتحرك بخطى سير مختلفة من خلال بعض أو كل جوانب العملية ؛ والاستعداد لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع الإقليمية .

٩ - وتعزز التجربة الأوروبية الرأي القائل بأن اتخاذ نهج "الاقتصاد الحر" التام للتكامل في منطقة تسودها فوارق ضخمة لن يكون مناسبا لانه سيتجه الى ترسيخ التباينات والاختلالات القائمة . أما النهج الذي يعطي أولوية لتكامل نظم الاستثمار والانتاج والتجارة ، بما في ذلك بشكل عام تعزيز حرية انتقال رأس المال والسلع والأشخاص في داخل المنطقة فإنه يبدو أكثر ملائمة للواقع الافريقي . ومن تجمعات التكامل الإقليمي في أفريقيا التي حاولت اتباع هذا النهج مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي . وقد يكون إلقاء نظرة مجملة على نهج هذا المؤتمر أمرا مفيدا لتحديد الدروس التي يمكن استخلاصها للمناطق الفرعية الاخرى .

تجربة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تعتبر التجربة الأوروبية وثيقة الصلة تماما بالحالة الافريقية . فقد كانت الحرب العالمية الثانية قد دمرت معظم البنية الأساسية في أوروبا ، وعطلت الى حد كبير المسيرة الطبيعية للانتاج والتجارة . ومع ذلك ، فقد بقيت البنية الأساسية الصناعية في وضع مرض نسبيا .

وفي عام ١٩٤٥ ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، وضعت الولايات المتحدة برنامجا للمعونة أصبح معروفا باسم مشروع مارشال ، دعما لعملية الانعاش الأوروبية . وقد تمثلت تلك المعونة في تقديم قروض ساعدت في تغطية العجز الشديد في موازين المدفوعات الذي واجهته البلدان الأوروبية تجاه الولايات المتحدة . وقد ضمت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي أنشئت آنذاك لتنسيق ذلك البرنامج ١٧ عضوا هم: ألمانيا وايرلندا وايسلندا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا وتركيا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهولندا واليونان . ولم تشترك في تلك المنظمة البلدان التي كانت واقعة في مجال نفوذ الاتحاد السوفياتي السابق .

وكان مشروع مارشال فعالا تماما في تعزيز الانعاش الاقتصادي ، إلا أنه نظرا لأن دور تلك المنظمة كان تنسيقيا في معظمه ، فقد جرت عملية الإنعاش في إطار وطني بحت . وشعر الكثيرون من الساسة الأوروبيين ، لا سيما جان مونيه وروبرت شومان في فرنسا ، بأنه كان يتعين القيام بعمل أكبر لتشجيع تحقيق قدر أكبر من التماسك والتكامل في أوروبا وللحفاظ على السلم . وفي الوقت نفسه ، أدرك هؤلاء الساسة أن معظم الحكومات كانت تحجم عن التنازل عن امتيازاتها . وجاء إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في عام ١٩٥١ كحل وسط ، بمعنى أنه انطوى على تنازل عن امتيازات وطنية ، ولكن في قطاعين محددين فقط من قطاعات الاقتصاد . وعلى عكس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ذات العضوية الكبيرة التي بلغت ١٧ عضوا ، لم يتجاوز عدد الموقعين الأصليين على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ستة أعضاء ، هم: ايطاليا وبلجيكا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا ولكسمبرغ وهولندا .

وكانت هذه المعاهدة بمثابة انطلاقة في التكامل الأوروبي نظرا لأنها اقترنت مبدأ السلطان المتخطي للحدود الوطنية (بمعنى التنازل عن بعض الامتيازات الوطنية في سبيل تحقيق الصالح المشترك) ، كما أنها أرست الإطار القانوني والمؤسسي اللازم للتكامل .

وكانت المهمة الرئيسية للجماعة الأوروبية للفحم والصلب هي تنظيم عملية تكيف صناعة الفحم والصلب بعد أن واجهت هذه الصناعة مشاكل افراط في العرض وارتفاع تكاليف الانتاج . وأنشأت الجماعة تجارة حرة في إطار بلدانها لمنتجات الفحم والصلب ، بل وذهبت الى ما هو أبعد من ذلك . فقد كانت لها مواردها الخاصة المستمدة من الرسوم الجمركية على الواردات والضريبة على الانتاج . وكان لها أيضا سلطة مراقبة الممارسات التقييدية وعمليات الاندماج بغية تعزيز التنافس الحر . وكان بوسع الجماعة ، إذا ما تطلبت ظروف السوق ذلك ، أن تحدد مستويات للأسعار وحصص للانتاج والتجارة .

وقد عزز النجاح الفوري الذي حققته الجماعة الأوروبية للفحم والصلب الايمان بالتكامل الأوروبي . وفي عام ١٩٥٧ وقّعت البلدان الستة الأعضاء في هذه الجماعة معاهدتين جديدتين في روما ، الأولى معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والثانية معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية .

وعلى مدى فترة انتقالية بلغت نحو اثني عشر عاما بدأت في عام ١٩٥٩ ، تم اتخاذ الخطوات الرئيسية التالية:

١ - تمت إزالة الرسوم الجمركية والقيود على التراخيص التي تؤثر على حركة انتقال البضائع وبيع الخدمات فيما بين البلدان الأعضاء الستة الأصليين ، وطبقت تعريفة موحدة على الواردات من العالم الخارجي .

٢ - أزيلت العقبات التي كانت تعرقل انتقال الأشخاص بحرية فيما بين البلدان الستة .

٣ - خففت كثيرا العقبات التي كانت تعرقل حركة رأس المال اللازم لقطاع الأعمال .

٤ - استبدل بالسياسات الوطنية لشتى البلدان فيما يتصل بحماية الزراعة نظام مشترك للتسعير والاعانات والضوابط .

٥ - تحققت بداية رائعة في عملية التوحيد المعقدة لسياسات النقل في البلدان الأعضاء بهدف التوصل في نهاية المطاف الى إزالة الفوارق الوطنية والتمييز الوطني في استخدام السكك الحديدية والطرق والممرات المائية .

٦ - أنشئ بنك استثمار أوروبي وصندوق اجتماعي أوروبي من أجل مساعدة العمال وأصحاب العمل على معالجة الاضطرابات الاقتصادية والتكيفات الهيكلية التي لا مفر منها عندما يبدأ الاقتصاد الحديث تغيير هيكله الصناعي .

٧ - أقيمت صلة اقتصادية قوية مع أقل البلدان نموا فيما وراء البحار ممن كانت لهم علاقات وثيقة مع أي من أعضاء الجماعة (معظمها مستعمرات فرنسية وبلجيكية سابقة) . وقد أتاحت هذه الصلة لتلك البلدان فرصة تفضيلية للوصول الى أسواق الجماعة ، وأنشأت لها نظاما موسعا للمساعدة الانمائية .

نهج مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي

١٠ - اعتمد مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي نهجا إقليميا متناميا هادفا لإقامة المشاريع . ويرى المؤتمر أنه "بينما تنتشر الآن على نحو متزايد النظرة الى التكامل على أن له إسهاما هاما محتملا في النمو والتنمية ، فإن الحقيقة التي ينبغي أخذها في الحسبان هي أن هناك مجموعة مبكرة من مخططات التكامل أخفقت بوضوح ، وخصوصا في المنطقتين الشرقية والجنوبية . ولا بد من أخذ الدروس المستقاة من هذه التجارب المبكرة في الحسبان إذا ما أريد عدم تكرار أخطاء الماضي" . ووفقا لما يراه المؤتمر ، يمكن استخلاص درسين أساسيين من تلك التجارب السابقة . الدرس الأول ، أن التكامل الناجح ينبغي أن يسفر عن مزايا ملموسة لجميع البلدان المشتركة فيه . والواقع أنه كانت هناك بعض المبادرات التي أخفقت لأنها لم تسفر إلاّ عن مزايا هامشية لعدة بلدان أعضاء . الدرس الثاني ، أنه ينبغي أن يتحقق التكامل على نحو تكون فيه منافعه موزعة توزيعا عادلا بين الدول الأعضاء . ومن الأسباب الرئيسية لفشل المحاولات السابقة أن البلدان الأعضاء الأضعف رأت أن المنافع تتحقق بشكل عديم التناسب لصالح البلدان الأعضاء الأكبر والأقوى .

١١ - لذلك فإنه ولئن كان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي - شأنه شأن غيره من تجمعات التكامل الإقليمي - التزم بتعزيز التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على أساس مبادئ العدالة والمنفعة المتبادلة والتكافل ، فإن التنوع والفوارق القائمة بين أعضاء المؤتمر فيما يتصل بمستويات التنمية وامتلاك الموارد والقدرات أمر جعل النهج الاجمالي غير عملي ، وعلى ذلك ، فإن المؤتمر تجنب طريق تعزيز التكامل التجاري كعملية خطية بسيطة تنطوي على تنفيذ كل عناصر المنطقة التجارية التفضيلية ، ومنطقة التجارة الحرة ، والاتحاد الجمركي ، والسوق المشتركة وهلمّ جرا في وقت واحد قبل الانتقال الى المرحلة التالية . ويعتبر هذا النموذج غير ملائم للمنطقة التي يشملها المؤتمر في هذه المرحلة من مراحل تنميتها . ويعتبر نهج المؤتمر الى حد كبير نهجا قطاعيا متناميا . وهو ينطوي على تنفيذ مجموعة من التدابير التي تعتبر تقليديا مناظرة لمراحل عديدة لعملية استثمار وتكامل تجاري .

١٢ - ومع هذا ، فقد حدد مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ثلاث نقاط ضعف رئيسية لمثل هذا النهج التعاوني ، وهي: (أ) عدم وجود صلة قوية بين السياسات والخطط الوطنية وبين جهود التكامل الإقليمي ؛ (ب) احتمال نشوء صراع ينجم عن الاختلافات في السياسات والخطط القطاعية الوطنية والإقليمية ؛ (ج) عدم قدرة التنسيق القائم على المشاريع على الاستجابة للتغيرات الحادثة في السياسات القطاعية الوطنية وفي الاقتصاد بوجه عام . وتبعا لذلك ، وافق المؤتمر على وضع واعتماد سياسات وخطط قطاعية منسقة وفعالة . كما قرر أن ينشئ قدرة لتحليل وتخطيط السياسة القطاعية داخل أجهزته ، ولا سيما في الأمانة وفي وحدات التنسيق القطاعي . ووفق كذلك على قدر من التحليل والتخطيط لسياسة الاقتصاد الكلي .

١٣ - إن نهج التكامل الانمائي لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي يبدو إطارا ملائما للتعبئة والترويج لزيادة حراك رأس المال اللازم للاستثمار داخل المنطقة ، ولإنشاء سوق إقليمي واحد يتيح امكانية زيادة انتقال البضائع والخدمات بحرية أكثر ، ولإزالة الحواجز التي تعوق التنقل الحر للناس في داخل شبه القارة بصورة تدريجية .

<u>نُهج أخرى</u>

١٤ - ومع ذلك فقد اختارت غالبية تجمعات التكامل الإقليمي في أفريقيا الهياكل المركزية ذات الإدارات المؤسعة . وهي تركّز اهتمامها على تحرير العلاقات التجارية من أجل أن تقيم مناطق للتجارة التفضيلية والتجارة الحرة ، واتحادات جمركية ، وأسواق مشتركة . ودون الدخول في تفاصيل الهياكل المؤسسية ، تقدّم فيما يلي وصفا موجزا للكيفية التي سارت بها هذه التجمعات .

١٥ - من بين مشاريع التكامل السوقي في أفريقيا كان الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا[٣] أكثر المشاريع نجاحا . فقد حقق درجة عالية نسبيا من التكامل الذي يدعم التخصص الاقتصادي ويسهّل تدفق العمال من بلدان الساحل الفقيرة (كبوركينا فاسو ومالي) الى البلدان الساحلية الأيسر حالا (مثل كوت ديفوار والسنغال) ، مع توريد السلع في الاتجاه المضاد . وبتخفيض الحواجز غير التعريفية ، وإنشاء آليات تعويض مرضية ، اتسع نطاق التبادل التجاري داخل بلدان الاتحاد اتساعا كبيرا حتى وصل الآن الى نحو ١٠ في المائة من الحجم الاجمالي للتبادل التجاري .

١٦ - وليس من المتعذر تبين السبب الرئيسي لهذا النجاح النسبي . فجميع البلدان الأعضاء في الاتحاد ، باستثناء موريتانيا ، تنتمي الى الاتحاد النقدي لغربي أفريقيا وتشترك في عملة واحدة ، وهي فرنك الاتحاد المالي الأفريقي المثبت على الفرنك الفرنسي . وبغية تسهيل القابلية للتحويل والعلاقة المستقرة بين فرنك الاتحاد المالي الأفريقي والفرنك الفرنسي ، قبلت الدول الأعضاء في الاتحاد وضع حدود للعجز في الميزانية والتوسع في الائتمان المحلي . وعلاوة على ذلك ، يتمتع الاتحاد بأعلى مستوى من الدعم السياسي بين دوله الأعضاء .

١٧ - أما الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا (الايكووا) الذي يضم في عضويته الدول الأعضاء في كل من الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا واتحاد نهر مانو ، وكذلك البلدان الأخرى غير المشتركة في فرنك الاتحاد المالي الأفريقي ، فقد أحرز تقدما ضئيلا صوب التكامل الاقتصادي . وقد بدأ مشروع الايكووا لتحرير التجارة على سبيل المثال في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وذلك بعد نحو ١٠ سنوات من الموعد المحدد الأصلي . وينص هذا المشروع على أن تزال تدريجيا التعريفات الجمركية من على جميع المنتجات المتبادلة بين بلدان الايكووا في موعد أقصاه نهاية القرن الحالي . إلا أنه نظرا للمشاكل المتعلقة بقابلية العملات للتحويل والحواجز الجمركية ، فإن التبادل التجاري فيما بين الشركاء في هذا الاتحاد على أساس مستوى أوائل عقد السبعينات يعادل نحو ٣ في المائة من التجارة الدولية لهذه المجموعة . ولم يتغير نمط التجارة . فلا تزال كوت ديفوار ونيجيريا تهيمنان على تصدير السلع المصنعة . وفيما يتعلق بحراك اليد العاملة ، حدثت نكسات بدلا من إحراز تقدم وذلك لقيام البلدان الأعضاء بين حين وآخر بطرد أعداد كبيرة من العمال الأجانب . ولم يحدث أي تحرك لرأس المال داخل المنطقة بسبب القيود على المدفوعات وعمليات نقل رؤوس الأموال وبسبب بقاء أسواق رأس المال على ما هي عليه من تخلّف .

١٨ - وعلاوة على ذلك ، أصبحت قواعد المنشأ للإيكوواز مصدرا لخلاف خطير ، ولاكتساب الملاحية للاستفادة من التفضيلات التعريفية للمنظمة يتعيّن أن تكون المنتجات مصنعة في شركات يبلغ رأسمالها المملوك محليا ٥١ في المائة (أو أكثر . إن هذه القاعدة ، التي لا وجود لها في الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا ، يفترض أنها وضعت لترويج المصنوعات المحلية . إلا أنه وجد بالممارسة أنها تقيد الصادرات من كوت ديفوار والسنغال (نظرا لأن مشاريعهما الصناعية تعتبر استثمارات أجنبية) ، كما أنها لا تشجع الاستثمارات الأجنبية . ومن الطبيعي أن تخفيف قواعد المنشأ - كما هو متبع داخل بلدان الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا - سيكون أكثر نفعا لبلدان الإيكوواز .

١٩ - وما فتئت بلدان الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، واتحاد نهر مانو ، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية تحاول تعزيز وتدعيم مخططاتها لتحرير التجارة . وفي الوقت نفسه ، حدّ من فعالية برامج تحرير التجارة الموافق عليها عوامل عدة من بينها التغطية المنخفضة للمنتجات ، والهوامش المنخفضة للتعريفات التفضيلية ، وعدم إحراز تقدم في عملية إزالة الحواجز غير التعريفية (التي يصعب أيضا تحديدها وتوضيحها) . وعلاوة على ذلك ، نادرا ما شارك قطاع المؤسسات في صياغة برامج تحرير التجارة أو في عملية الانتقاء المناظرة لبنود المنتجات التي تسري عليها المعاملة التفضيلية . وتبعا لذلك ، لم تكن المؤسسات غير مدركة فحسب للمخططات التفضيلية بل أنها كانت أيضا غير قادرة على الاستفادة منها .

٢٠ - وفي منطقة أفريقيا الوسطى الفرعية ، كانت مخططات التكامل السوقي مخيبة للآمال . فقد واجه الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى ، وهو أحدث هذه الاتحادات ، صعوبات في بدء إنشائه لا يزال يتعين عليه أن يبدأ مخططه لتحرير التجارة . كما واجه الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى مشاكل مالية . ولم تبذل جهود جادة لتنفيذ برنامجه لتحرير التجارة . وبالرغم من أن أعضاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى مرتبطون بعملة قابلة للتحويل (فرنك الاتحاد المالي الأفريقي) فإن التجارة داخل هذا الاتحاد انخفضت ، بينما زادت التجارة مع البلدان غير الأعضاء . وقد ينم التقدم المتباطئ في عملية التكامل في أفريقيا الوسطى عن غياب القيادة الإقليمية . أما في غرب أفريقيا ، فقد تجلّت قيادة التحرك صوب التكامل الإقليمي في نيجيريا (من خلال الإيكوواز) وكل من كوت ديفوار والسنغال (من خلال الاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا) .

٢١ - ويبين إنهيار أكثر التجمعات الاقتصادية الأفريقية تبشيرا بالخير ، وهو اتحاد شرقي أفريقيا ، كيف تؤدي عدم القدرة على حل الخلافات السياسية إلى مضاعفة المشاكل الاقتصادية الكامنة في أي تكامل اقتصادي يشمل بلدانا في مستويات تنمية مختلفة . لقد بدأ هذا الاتحاد تكامله بإنشاء عملة مشتركة ، وبنية أساسية منسقة إقليميا ،

وسياسات اقتصادية متجانسة ، ونظام للمؤسسات المشتركة ، وتنقل حر للعمالة . ولكنه اختلف وتفرق في أواخر عقد السبعينات حول تقاسم المنافع ، والانقسامات السياسية ، وتنازع المصالح فيما بين الأعضاء .

٢٢ - وبعد فترة من التحرر من الوهم ، تمّ مؤخرا إحياء عملية التكامل الاقتصادي على غرار نفس الإطار العام السابق ، وذلك في صيغة منطقة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية . وتهدف هذه الصيغة إلى تعزيز التجارة داخل تلك المنطقة الفرعية بتخفيض التعريفات والحواجز النقدية ، ومنح معاملة تفضيلية لمنتجات معينة . ولكي تكتسب سلعة ما الصلاحية للاستفادة من المعاملة التفضيلية ، يتعين أن تكون من السلع التي تهم البلدان الأعضاء من ناحيتي التصدير والاستيراد على حد سواء ، وأن تكون الشركة المنتجة لها مملوكة محليا بنسبة ٥١ في المائة (أو أكثر) ، وألا تزيد مكوناتها التي منشؤها خارج بلدان هذه المنطقة عن ٦٠ في المائة . وقد أخذت قواعد المنشأ تلك تتغير الآن بما يتيح لها المزيد من المرونة وتشجيع الاستثمار .

٢٣ - وقد كان تخفيض التعريفات بطيئا ، وتطبيق معيار الملكية بنسبة ٥١ في المائة صعبا . وأصبحت مطالب البلدان الأعضاء الأقل نموا من الناحية الاقتصادية من أجل تحقيق توزيع عادل لمنافع تحرير التجارة موضع خلاف ، حتى قبل أن تظهر أية منافع . ولتسهيل مدفوعات التجارة ، أنشئت غرفة مقاصة يديرها بنك زمبابوى المركزي ، إلا أنها تستخدم استخداما ناقصا .

ثالثا - تجربة أفريقيا في مجال التكامل الإقليمي

أداء النمو في البلدان الأعضاء

٣٤ - حققت معظم البلدان الأعضاء في التجمعات الاقتصادية الأفريقية معدل للنمو الحقيقي منخفضا للغاية (وكثيرا ما كان سلبيا) في متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (انظر الجدول ١ في المرفق) . وزادت معدلات النمو السكاني كثيرا على معدلات النمو تلك . وعانى ٣١ بلدا بالفعل من انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة بين ١٩٨٠ وعام ١٩٨٩ . ويقدر أن البلدان الأفريقية بحاجة إلى تحقيق نمو بمعدل يبلغ نحو ٦ في المائة سنويا من أجل مواكبة معدل النمو السكاني . ولئن كان الأداء الإجمالي الفعلي طوال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ مختلطا ، فإنه كان بصفة عامة ضئيلا ويقل كثيرا عن الرقم المستهدف . ولم يتمكن أي من البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى من تحقيق معدل النمو البالغ ٦ في المائة . ويصدق نفس الشيء على أعضاء الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى . ومن بين بلدان اتحاد نهر مانو سجلت غينيا وحدها معدلا قويا نسبيا للنمو (٤ في المائة) ، بينما سجلت ليبيريا معدلا سلبيا للنمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧ في المائة بالناقص ، بينما وقف معدل النمو في سيراليون عند ٠,٤ في المائة . ومن بين البلدان الأعضاء العشرة في الاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى ، سجلت ثلاثة بلدان (سان تومي ، وغينيا الاستوائية ، وتشاد) معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي تزيد على ٣ في المائة . وكانت النتائج مختلطة بالنسبة لكل من الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ومنطقة التجارة التفضيلية لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية . فبينما كانت النتائج سيئة بشكل غير عادي للعديد من البلدان الأعضاء ، حقق البعض الآخر أداء طيبا إلى حد بعيد . ولم تكن معدلات النمو التي حققتها البلدان الأعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ذات بال أيضا . ومع ذلك حققت بوتسوانا أداء حسنا (١١,٧ في المائة) . ولم يكن أداء زمبابوى (٣,٤ في المائة) ، وملاوي (٣,١ في المائة) ، وسوازيلند (٣,٣ في المائة) سيئا جدا . وقد يُرى أنه لا تزال هناك فوارق كبيرة فيما بين البلدان ، وأن اقتصاداتها لا تزال أبعد ما تكون عن عملية التحول التي ستضعها على طريق التنمية المستمرة والمستدامة .

حصة أفريقيا من التجارة العالمية

٣٥ - تعتبر حصة أفريقيا من التجارة العالمية ضئيلة جدا . وإذ ظلت تتراوح بين ٤,١ في المائة و ٤,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، فإنها تقلّبت عند متوسط بلغ حوالى ٤,٤ في المائة خلال العقد ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، ثم انخفضت بعد ذلك باطراد حتى وصلت إلى ٢,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ . وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، كان متوسط

معدل النمو السنوي للصادرات العالمية ٣,٥ في المائة ، ولكنه كان سلبيا فيما يتعلق بأفريقيا بنسبة مئوية قدرها ٧,٤ في المائة بالناقص . واتسمت حقبة ما بعد عام ١٩٨٠ في الواقع بنمو سلبي مطول للصادرات الأفريقية ، باستثناء فترتي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ و١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

التجارة داخل المجموعات

٣٦ - لوحظ حدوث توسع مبدئي في التجارة داخل المجموعات بعد تنفيذ برامج تحرير التجارة ، أعقبه ركود في التجارة ثم انخفاض خلال فترة الأزمة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ . وقد اتبعت التجارة داخل المجموعات الأفريقية هذا النمط (انظر الجدول ٣ بالمرفق) . ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في الوثيقة UNCTAD/ECDC/228 .

٣٧ - ما فتئت قيم المبادلات التجارية داخل كل تجمعات التكامل الاقتصادي في أفريقيا تنمو منذ عام ١٩٨٦ . وبلغت النسبة المئوية للنمو في القيم المطلقة للتجارة داخل المجموعات خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٨٨ نحو ٦٨ في المائة بالنسبة للاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا ، و١٧٦ في المائة للاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى ، و ٤٣ في المائة لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ، و١٣٤ في المائة للاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى . وفي معظم تلك التجمعات التكاملية ، تجاوزت قيم المبادلات التجارية داخل التجمعات المستويات التي كانت سائدة في عام ١٩٨١ قبل نشوء الأزمة . وفي الفترة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨ بلغ متوسط هذه النسبة نحو ٨,٥ في المائة بالنسبة للاتحاد الاقتصادي لغربي أفريقيا ، و٣,١ في المائة للاتحاد الاقتصادي لدول أفريقيا الوسطى ، و٠,٧ في المائة للاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى ، و٤,٠ في المائة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ، و٥,٦ في المائة لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي ، و٣,٣ في المائة للاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى .

٣٨ - وقد كانت نتائج الجهود الإقليمية لتحقيق تكامل الأسواق محدودة في أحسن الظروف . وقيل إن الشروط اللازمة لنجاح عملية تكامل الأسواق لم يستوف منها سوى عدد قليل في أفريقيا جنوب الصحراء[٣] . ويقوم نهج تكامل الأسواق على الافتراض القائل بأن التجارة ، التي تتولد عن إلغاء القيود في داخل الأقاليم (تهيئة الفرص للتجارة) في ظل ظروف معينة ، تؤدي إلى مكاسب اقتصادية للبلدان المشتركة يمكن أن تتجاوز الخسائر المحتمل تكبدها من خلال التمييز ضد بلدان أخرى (تحويل مجرى المبادلات) . ويشدد هنا على سيولة السلع والعوامل ذات الصلة وكذلك على السوق ، الذي يؤدي توسيعه إلى زيادة الفرص للاستفادة من الميزة النسبية ووفورات الانتاج الكبير والذي

يهيئ "أرضية للتدريب" للصناعات الناشئة على الصعيد الإقليمي . وتكفل قوى السوق ترشيد الانتاج بتوزيع الموارد بكفاءة أكثر . ويعزى سبب محدودية نتائج الجهود الإقليمية في أفريقيا ، المركزة على تكامل الأسواق ، إلى حد ما إلى عدم تكيّف مفهوم التكامل هذا مع السياق المحلي .

٣٩ - ويمكن القول بشكل عام إن الظروف الضرورية للتكامل الاقتصادي (وتهيئة الفرص للتجارة) لا وجود لهما في تجمعات التكامل الافريقية . وتتسم تجمعات التكامل في أفريقيا بالخصائص التالية: يكون حجم تجارتها الخارجية عادة كبيرا بالنسبة للانتاج المحلي ؛ وتكون التجارة فيما بين المجموعات ضئيلة بالنسبة للحجم الكلي للتجارة ؛ وتهيمن المنتجات الأولية المصدرة إلى أسواق البلدان المتقدمة على الصادرات ، وهي لا تنتج عادة في ظل ظروف محمية بحيث لا يؤثر التكامل بالضرورة على توزيع الموارد الموجودة ؛ ويهيمن على الواردات السلع الانتاجية والمنتجات الوسيطة والسلع المصنعة تامة الصنع التي لا تنتجها هذه البلدان بالمرة ، أو تنتج كميات غير كافية منها بطريقة ليست بالضرورة حساسة للتعريفات الجمركية ؛ وتتجه هياكل الانتاج إلى أن تكون ذات طابع تنافسي بدلا من أن تكون ذات طابع تكميلي(٤) . ومع هذا فإن الرأي القائل بأن عدم وجود الطابع التكميلي يشكل قيدا على التجارة والتكامل يحتاج إلى أن يعدل كما يمكن أن نرى في الفقرات ٤٦ إلى ٤٩ أدناه . وبالرغم من ذلك ، فإن كل العناصر المدرجة أعلاه تمثل إجمالا النقيض للظروف اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي الناجح (وتهيئة فرص التجارة) . كما أنها تمثل لبّ القيود الرئيسية التي تعوق عملية التكامل في أفريقيا .

رابعا - معوقات التعاون والتكامل في افريقيا

٣٠ - هناك قائمة طويلة بالمعوقات والعوامل المسؤولة عن السجل السيء لتنفيذ خطة عمل لاغوس . وقد عقد في لاغوس بنيجيريا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ اجتماع لفريق خبراء رفيع المستوى قام باستعراض خطة عمل لاغوس وانتهى إلى أن من بين العوامل الرئيسية التي تحد من النجاح الافتقار إلى الارادة السياسية ، والاهتمام المفرط بالسيادة الوطنية ، والافراط في الاعتماد على التمويل الخارجي ، وغياب المشاركة الجماهيرية على مستوى القاعدة ، وانعدام التنسيق بين الدول الاعضاء وبين دوائر الوزارات في حكومات البلدان المختلفة ، وضعف آليات الرصد . ونظرا لضيق المكان ، سيقتصر هذا الفرع فقط على نخبة من الضواغط التي تعتبر عوائق هامة جدا في وجه التقدم في هذا المجال .

تفاوت مستويات التنمية

٣١ - ثمة حجر عثرة رئيسي يعترض طريق التوسع في التكامل الاقتصادي مصدره التباين في مستويات التنمية بين الاعضاء المحتملين وشيوع التوقعات لدى الاعضاء الاصغر والاضعف بأن المنافع الناتجة عن التحرير الموحد للتجارة ستكون بناء على ذلك من نصيب البلدان الاكثر تقدما على حساب البلدان الاقل نموا . وباختصار لا يجوز لأي مشروع تكاملي ناجح أن يضر أي عضو من أعضائه وعليه أن يضمن توزيع منافع التعاون توزيعا منصفا إلى حد كبير . وحين يكون هنالك خلل في التوازن بين الدول/البلدان الاعضاء منذ البداية (كما هي حال كينيا مع جارتيها في افريقيا الشرقية) تزداد نزعة التفاوت في المكاسب الناتجة عن التجارة كما تتسع الهوة بين دخول الاعضاء الاغنياء والفقراء نتيجة لحرية التجارة . ويتماثل تفاوت توزيع المنافع هذا تماماً والتفاوت بين الامم الغنية والفقير الذي تصفه الكتابات التقليدية الناقدة لهذا النوع من العلاقات . ويتطلب نجاح التعاون والتكامل على الصعيد دون الاقليمي درجة من الحنكة السياسية وتوجها اقليميا لا قطريا صرفا . وغالبا ما لايتوفر هذا إلا في قلة من البلدان .

هيكل التجارة الافريقية

٣٢ - افريقيا هي أساسا قارة مصدرة للسلع الاولية للعالم الصناعي ومستوردة للمصنوعات والسلع الانتاجية من هذا العالم . ففي عام ١٩٨٠ ، مثلا ، بلغت صادرات افريقيا من الاغذية والمشروبات والتبغ (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية: ٠+١) والمواد الخام (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية: ٣) إلى الاقتصادات السوقية المتقدمة ٧٨,٥ في المائة من مجموع صادراتها لتلك السنة . وكانت الحصة الموازية من هذه السلع لعام ١٩٨٧ هي ٦٨,٠٠ في المائة ، مما يعكس بنية الناتج المحلي الاجمالي .

٣٣ - يلعب هيكل الانتاج هذا دورا أساسيا في رسم معالم التجارة الكلية في افريقيا . ورغم المحاولات الجادة التي بذلت في التجمعات الافريقية الاقتصادية دون الاقليمية في افريقيا لتنشيط التبادل التجاري بين البلدان الافريقية فإن مستوى هذا التبادل قد بقي منخفضا خلال العقود الثلاثة الماضية . ولم يطرأ أي تغيير أساسي على تشكيلة البضائع المتداولة . وهنالك عوامل كثيرة وراء هذا الوضع ، وما لم يتم القضاء على هذه العوائق (انشاء المؤسسات والبنى الأساسية ذات الصلة لتيسير التجارة بين البلدان الافريقية ، والعمل فيها على الوجه السليم على العصيدين الاقليمي ودون الاقليمي) فإن نسبة التبادل التجارية بين البلدان الافريقية إلى مجموع التجارة الافريقية لن تبقى على معدلها الراهن فحسب بل قد تتدهور .

التنويع المحدد

٣٤ - إن الأسباب التي تذكر عادة للاخفاق في تحقيق التكامل هي قلة عدد السلع المتداولة ، وضعف مستوى التكامل الاقتصادي والنظرة الضيقة إلى التجارة . ويقال عادة إن البلدان ذات المستويات الانمائية المتقاربة والبنى الصناعية أو المنتجات الزراعية المتشابهة تنزع إلى انتاج نفس النوع من السلع . والأطروحة هنا هي أن معظم البلدان والتجمعات الافريقية تتشابه في مواردها وتربتها ومناخها إلى درجة أنها تنتج ذات المحاصيل مما يحد من امكانيات التبادل التجاري البيني في الاقليم الواحد . وفي هذه الظروف لا يؤدي خلق الأسواق الاقليمية إلا إلى زيادة متواضعة في التجارة المتبادلة بين بلدان الاقليم .

٣٥ - إلا أن الدراسات التي أجريت في مجال التجارة البينية الاقليمية لم تفض كلها إلى نتائج حاسمة قابلة للتعميم تؤيد وجهة النظر هذه . فكويستر يستخدم عدة بيانات احصائية لدحض هذا الرأي[٦] .

٣٦ - توصلت دراسة كويستر إلى أن المنتجات الزراعية التي تصدر إلى أماكن خارج الاقليم هي نفسها التي تستوردها سائر بلدان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي . وعموما فإن بلدان الاقليم تنفق زهاء ١٥ في المائة من ايراداتها من تصدير منتج ما على استيراد ذات المنتج من خارج الاقليم . لذلك فإن النسبة المئوية للتبادل التجاري الممكن بين بلدان الاقليم إلى مجموع التجارة الخارجية للسلع الأكثر قابلية للتبادل بين بلدان الاقليم كبيرة: الحيوانات الحية (٣٤ في المائة) ، اللحوم (٢١ في المائة) ، الذرة الصفراء (٧٣ في المائة) ، الخضروات (٧٦ في المائة) ، السكر والعسل (٣٣ في المائة) ، علف الحيوانات (١٩ في المائة) ، الزيوت النباتية الثابتة (٣٣ في المائة) . يمكن تحقيق وفر كبير من زيادة التكامل التجاري بين بلدان التجمعات . وينشأ هذا الوفر من فروق الأسعار ولكن بشكل أخص مما يوفر من تكاليف النقل البحري والتأمين التي كثيرا ما تكون مرتفعة بسبب كون معظم هذه البلدان غير ساحلية .

٣٧ - وقد أجريت على سبيل المثال الحسابات التالية للدلالة على التوفير الممكن في تجارة الحبوب بين زامبيا وزيمبابوي (في حال قيام زامبيا باستيراد كافة احتياجاتها أو بعضها من زيمبابوي عوضا عن استيرادها من الخارج[٧] (بأسعار ١٩٧٧/١٩٧٨):

<u>احتياجات زامبيا من الذرة المستوردة:</u>	٩٦ ٠٠٠ طن متري
في حال شرائها من الخارج	١٨ مليون دولار
في حال شرائها من زيمبابوي	٨,٥ مليون دولار
الوفر	٩ ملايين دولار
<u>احتياجات زامبيا من القمح المستورد:</u>	٩٠ ٥٠٠ طن متري
في حال شرائها من الخارج	١٨,٥ مليون طن
في حال شرائها من زيمبابوي	٤,٥ مليون دولار
الباقي المشترى من الخارج	٩ ملايين دولار
الوفر	٥ ملايين دولار

كان باستطاعة زامبيا أن تلبي كافة احتياجاتها من الذرة المستوردة ونصف احتياجاتها من القمح المستورد من خلال شراء فائض الحبوب من زيمبابوي فيتحقق بذلك وفر مجموعه ١٤,٥ مليون دولار لزامبيا مع امكانية توالد الآثار لصالح الاقليم .

٣٨ - ومن جهة أخرى تبدو افتراضات قصور التكامل صحيحة في افريقيا الغربية . وقد توصلت دراسة عن التجارة الاقليمية بين بلدان افريقيا الغربية[٨] إلى أن هنالك امكانيات كبيرة للتبادل التجاري في عدد من المنتجات كزيت النخيل والمنسوجات القطنية وبذور الكولا . ومع ذلك ما زال ضعف الانتاجية والجفاف وظروف الطقس المتقلبة وانعدام التنوع يعيق بشدة التوسع التجاري بين بلدان هذا الاقليم الفرعي .

٣٩ - ازدادت التجارة المسجلة بين البلدان أربعة أضعاف خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٢ رغم انها حافظت على تمثيلها لأقل من واحد في المائة من مجموع الواردات . وقد ازدادت التجارة في الحبوب الرئيسية - الذرة والسرغوم والدخن والأرز - من ٤٠٠٠ طن في المتوسط في فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ إلى ١٨ ٠٠٠ طن في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . أما مجموع الكميات المستوردة من هذه المواد فقد تضاعفت أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة نفسها وقفزت من ٧٣٠ ٠٠٠ طن إلى ٢,٦ مليون طن مما يعكس مستويات الانتاج المنخفضة وتزايد الاعتماد على استيراد الغذاء . ويصدر عدة بلدان في هذا الاقليم الفرعي عادة كميات صغيرة من الحبوب خلال الفترات التي يكون فيها الحصاد مواتيا . فقد صدرت كوت ديفوار وغانا مثلا بعض الذرة في ١٩٨٤ و١٩٨٥ ، إلا أن هذا يشكل الاستثناء لا القاعدة ، فمستويات الانتاج الكلية منخفضة لدرجة أن هذه البلدان لا تستطيع انتاج فوائض قابلة للتصدير على أساس مستديم ناهيك عن قابليته للزيادة .

٤٠ - بيد أن ثمة كمية من التبادل التجاري لا تسجل . فقد بلغت قيمة التجارة الاقليمية المسجلة بين البلدان ١,١ بليون دولار في عام ١٩٨١ . وقدر أن نحو ٤٠ في المائة من التجارة الاقليمية بين البلدان في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٣ لم تسجل . ويعتقد أن قيمة هذه التجارة بلغت ٥٠٠ مليون دولار سنويا منذ عام ١٩٧٧ .

٤١ - ويفسر جزء من مشكلة التكامل بعاملين اثنين . أولهما أن قلة التنويع تعني قلة ما يتوفر حتى الآن من السلع الصناعية . وسيؤدي تزايد التنويع في الاقتصادات الافريقية وتوسع التصنيع إلى زوال معوقات التكامل . وثانيهما هو مسألة النقل والاتصالات . فافريقيا ، شأنها شأن أية قارة كبيرة أخرى ، تمثل ، عند النظر إليها ككل ، ظروفا مناخيا شديدة التباين تضم المناطق الزراعية - البيئية الرئيسية والموارد الطبيعية الأخرى الضرورية للانتاج المتوازن والاعاشة .

٤٢ - فافريقيا تشمل أقاليم مناخية شتى ، وهذا يعني توفر امكانية التنويع الكفؤ للتغلب على مسألة التكامل إذا ما أمكن تحسين شبكات النقل والاتصالات وروابط التجارة وتوجيهها نحو خدمة التجارة بين البلدان الأفريقية . فالحقيقة أن النظرة إلى بلدان افريقيا الشمالية وجنوب افريقيا (حين تصبح هذه عضوا مقبولا في الاقتصاد الدولي) مع افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى كاقتصاد اقليمي واحد تحمل امكانيات لقدر أكبر من الاكتفاء الذاتي . فمشكلة التكامل وانعدام التنوع المفترض في المنتجات تنشأ ، عن جملة أسباب منها رداءة وسائل النقل والاتصالات وقصور المعلومات المتصلة بالتجارة وعدم ترسخ الروابط التجارية لا عن أي نقص متأصل في الاقليم ذاته .

عدم اكتمال البنى الأساسية

٤٣ - أعدت شبكات البنى الأساسية في معظم البلدان الافريقية ، تاريخيا ، لخدمة التصدير إلى البلدان المتقدمة أساساً لا خدمة التجارة الوطنية أو الاقليمية . وعلى مستوى القارة ما زالت الطرق وخطوط السكك الحديدية والخطوط الجوية ومرافق الاتصالات اللاسلكية التي تصل البلدان الافريقية ببعضها قليلة جدا . أما شبكات النقل والاتصالات الاقليمية في معظم المناطق الفرعية في افريقيا فهي اما قديمة ومهترئة أو غير موجودة أصلاً . ويمثل هذا الوضع عوائق هائلة في وجه التجارة الاقليمية بين البلدان . وسيؤدي تحسين البنى الأساسية الاقليمية (في النقل والاتصالات) . وتقدم التكامل السوقي الاقليمي والتنمية الصناعية إلى نوع من التعاضد فيما بينها .

٤٤ - وقد أثبتت التجربة استحالة تحقيق التكامل السوقي الكامل في تجمعات التكامل إذا لم تتوفر البنى الأساسية الكافية والكفؤة في مجالي النقل والاتصالات . ورغم أن هذا القطاع كثيف رأس المال وما زال يعتمد على التكنولوجيا المستوردة فإن من الممكن تحسين أدائه على المدى البعيد من خلال تدابير تتصف بفعالية التكاليف عن

طريق الاستخدام الأفضل للقدرات القائمة . وتبرز في معظم تجمعات التكامل الحاجة إلى برامج استثمارية لاصلاح وترقية المكونات الحيوية للشبكات الاقليمية المتكاملة بغية توفير نقاط تتبادل فيها وسائط النقل لعدم كفاية القائمة منها حالياً أو عدم وجوده أصلا . ويمكن تحقيق الكثير على المدى الطويل من خلال اصلاح واستيفاء وتحديث القدرات القائمة وكذلك على المدى القصير عن طريق استغلال وسائط النقل ومرافق الاتصالات القائمة استغلالا كفؤا . ولدى الأونكتاد برنامج فعال للمساعدة التقنية يهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية في هذا المجال . وهو برنامج جدير بالدعم خاصة وأنه لا غنى عنه لنجاح أي تكامل اقليمي .

٤٥ - وعلى المدى الطويل ، ينبغي تشجيع وتطوير القدرات التكنولوجية والتصنيعية في مجال معدات النقل والاتصالات وقطع غيارها . ولا بد أيضا من تحديث وصيانة واصلاح الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانىء لتمكينها من تلبية الاحتياجات المتزايدة للتجارة بين بلدان هذه التجمعات . وثمة حاجة ماسة لزيادة مرافق الاتصالات اللاسلكية والخدمات البريدية لتيسير الاتصال بين الناس في مجتمع الأعمال ، وهذا بدوره سيتيح استغلالا أكمل للفرص السوقية والاستثمارية الجديدة .

قصور ترتيبات الدفع

٤٦ - تتسم البنى الأساسية المؤسسية عموماً بالقصور . ويعتبر غياب وسائل تسديد المدفوعات المتعلقة بالصفقات الاقليمية احد المعوقات الكبرى القائمة في وجه التجارة الاقليمية بين البلدان الافريقية جنوبي الصحراء الكبرى . فعلاوة على المشاكل العامة لميزان المدفوعات التي هي أصل صعوبات المدفوعات هذه ، لم تستطع المصارف التجارية الاقليمية تطوير روابط كافية بين بعضها البعض ، بينما تتسم علاقاتها بنظرائها في البلدان المتقدمة بالمتانة . أما المصارف المركزية الاقليمية فترتبط فيما بينها بروابط أوثق . فرابطة المصارف المركزية الافريقية تعمل مع المركز الافريقي للدراسات النقدية التابع لها على تشجيع التعاون بين المصارف المركزية الافريقية من خلال مناقشة المشاكل المشتركة . ولا يوجد مع ذلك ، أي هيئة مشابهة تضم المصارف التجارية على أساس رسمي .

٤٧ - وفي عام ١٩٧٦ وفي محاولة للتخفيف من صعوبات المدفوعات أنشأ الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا غرفة المقاصة لغربي افريقيا . وأسست في ١٩٨٤ غرفة المقاصة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول افريقيا الشرقية والجنوبية . وجاءت تجربة ترتيبات المدفوعات هذه مختلفة . فقد نزعت غرفة المقاصة لغربي افريقيا نحو تركيم الحقوق لصالح البلدان ذات العملات القوية نسبيا وزادت من جراء ذلك مديونية البلدان ذات العملات الضعيفة نسبيا . وكانت تكاليف التعامل مرتفعة كما كان الزمن المطلوب لاستكمال اجراءات الدفع طويلا . وعليه فلا يمر عن طريق غرفة المقاصة لغربي افريقيا

اليوم إلا جزء صغير من التجارة الاقليمية الرسمية . فقد انخفضت نسبة التجارة الاقليمية بين البلدان التي تمر عبر غرفة المقاصة لغربي افريقيا من ٤٠ في المائة عام ١٩٨٣ إلى ما يقرب من الصفر عام ١٩٩٠ . وعلى العكس من هذا سجلت غرفة المقاصة التابعة لمنطقة التجارة التفضيلية زيادة مشجعة في نسبة العمليات التجارية التي تمر عبرها من بين بلدان المنطقة إذ قفزت هذه النسبة من ٩ في المائة عام ١٩٨٤ إلى ٥٧ في المائة عام ١٩٨٩ .

مشاكل القابلية للتحويل

٤٨ - بشكل عام ، تعرف القابلية للتحويل بأنها الدرجة التي يمكن بها صرف العملة الوطنية مقابل غيرها دون تقييد أو تحديد للمبلغ أو نوع العملية . ويقاس عدم قابلية العملة للتحويل بمدى القيود أو الحدود المفروضة على حرية صرفها .

٤٩ - ويشكل عدم قابلية العملات للتحويل عقبة رئيسية في وجه التكامل والتعاون الاقليميين . بعدم القابلية للتحويل تزيد من تكاليف التعاقد بالنسبة للمتاجرين والمستثمرين وخاصة عندما تشح العملات الأجنبية . وفي هذا المجال ، حققت البلدان الأعضاء في المناطق النقدية ذات العملات القابلة للتحويل منافع أكبر من غيرها من التكامل التجاري . ففي الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا مثلا ، حيث أخذ التكامل التجاري فيها بنهج التكامل الاقليمي أساساً ، تستعمل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لغربي افريقيا عملة واحدة هي فرنك الاتحاد المالي الافريقي القابل للتحويل عن طريق الفرنك الفرنسي . ويفسر هذا المستويات المرتفعة للتجارة الاقليمية بين هذه البلدان بالمقارنة مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا التي تخضع عملاتها لدرجات مختلفة من القيود . وفي المناطق دون الاقليمية في شرقي وجنوبي افريقيا تطبق القيود بدرجات مختلفة على عمليات الصرف والمدفوعات .

٥٠ - ينبغي تقييم النتائج التي حققتها الاتحادات النقدية[٩] في افريقيا من منظورين اثنين . أولهما هو منظور اسهامها في التكامل الاقليمي ككل . ويوجد في افريقيا اتحادان نقديان: منطقة الفرنك الفرنسي التي تشمل ١٤ بلدا في افريقيا الغربية والوسطى اضافة إلى جزر القمر وهي ما تدعى بلدان حسابات العمليات[١٠] . وهنالك أيضا منطقة الراند التي تشمل عضويتها بعض البلدان في افريقيا الجنوبية .

٥١ - ومن الناحية النقدية يبدو أن بلدان منطقة فرنك الاتحاد المالي الافريقي قد استفادت من الاتحاد النقدي . فقد بقي التضخم في مستوى معقول وساعدت قابلية عملاتها للتحويل بلدان المنطقة على تجنب بعض من الصعوبات التي عانتها البلدان الافريقية الأخرى ، وقد يسرت أيضاً التجارة فيما بين بلدان افريقيا الغربية (انظر الفقرتين ٣٦ و٣٧ آنفا) يضاف إلى هذا ، أن البلدان الداخلة في المنطقة تتمتع

بمعدلات صرف مستقرة نسبيا مقارنة بتلك التي عرفتها البلدان النامية الأخرى . ومع ذلك فإن العلاقة الثابتة القائمة منذ نحو ثلاثة عقود بين الفرنك الفرنسي وفرنك الاتحاد المالي الافريقي خفضت الأسعار النسبية للمنتجات المتداولة ، وشجعت الاستيراد وقللت القدرة التنافسية للصادرات . ويحتدم النقاش الآن حول ما إذا كانت أسعار التعادل بين فرنك الاتحاد المالي الافريقي والفرنك الفرنسي التي تقررت منذ عدة عقود ما زالت تعكس واقع الحال اليوم(١١) .

٥٢ - أما منطقة الراند فتسيطر على اتحادها جنوب افريقيا بوصفها القطب الرئيسي في المنطقة وهي وثيقة الارتباط بالاتحاد الجمركي في الجنوب الافريقي الذي تستقي منه بعض الدول الأعضاء ايرادات ضخمة .

٥٣ - وفي المدى القصير ، حين تكون هياكل الانتاج بسيطة وغير متنوعة ، ويكون التكامل في التجارة ضئيلا ، تهبط أحجام التجارة المتبادلة بسبب قلة البضائع القابلة للتداول . وهنا قد لا يبدو انعدام القابلية للتحويل عائقا في وجه التكامل . ومع ذلك فإنه مع زيادة تعقيد هيكل الاقتصاد ومع توسع التجارة قد تصبح القيود على المدفوعات استثمارا . ولا يمكن استغلال الامكانيات الاقتصادية لأي مجال اقتصادي متوسع إلا إذا كانت العملات قابلة للتحويل . وسيوجه المستثمرون الباحثون عن فرص للحصول على أقصى مردود على رأس المال الاستثمارات نحو المشاريع الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الاقليمية . وسيتحقق أيضاً توزيع أفضل للموارد لا بسبب انتقال رؤوس الأموال بحرية فقط بل أيضاً بسبب قرب اسعار الصرف من مستوى التوازن ، مما يحافظ على القابلية للتحويل . وستترتب على النتائج المجتمعة لوجود بيئة تشجع على التخصيص الاستثماري الكفؤ للموارد ولتحسين فرص الاستثمار عموما أثار هامة على النمو المتسارع والتنويع الهيكلي للاقتصادات الاقليمية . وسيسهم مثل هذا التطور في حد ذاته في إزالة أحد أهم المعوقات الرئيسية في وجه عملية التكامل الاقليمي ، وهي قصور التنويع .

الحواجز غير التعريفية

٥٤ - تشكل الحواجز غير التعريفية عائقا هاما في وجه التجارة بين بلدان التجمع الواحد . وينبغي لمعظم تجمعات التكامل أن تستكمل رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية وأن تقيم تعريفات خارجية مشتركة . وتدعو الحاجة أيضا إلى اعادة تعريف القواعد المتصلة بالمنشأ لتشجيع التجارة والاستثمار بين البلدان الافريقية لا اعاقتهما . وينبغي زيادة تيسير التجارة بما في ذلك تحسين تسهيلات المرور والتأمين وتبسيط وتنسيق المستندات التجارية .

الدور المحدود لقطاع الشركات

٥٥ - يهدف التكامل الاقليمي إلى تكمين البلدان المشاركة من الانتفاع من ارتفاع الكفاءة ووفورات الحجم . لذلك ينبغي أن يكون قطاع الشركات هو القوة الدافعة للفوز بهذه المنافع . ويتطلب التكامل السوقي دعما كاملا من مجتمع الاعمال . ومع ذلك فإن مناخ الأعمال يعاني في بلدان كثيرة من عقبات عديدة تحول دون حسن سير قطاع الشركات . وتشمل هذه المعوقات: القيود على التصدير والاستيراد ، وأنظمة الرقابة على الصرف ، والقيود الكمية ، وحظر الاستيراد . يضاف إلى هذا أن معظم البلدان الافريقية ، وخاصة البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ، عانت من الركود خلال العقد الماضي لأسباب رئيسية منها تدهور معدلات تبادلها التجاري ، ونقص العملات الأجنبية اللازمة لشراء المدخلات ، والاعتماد على سياسات اقتصادية منكفئة على الذات ، وتزايد عبء الديون ، وسوء الادارة الاقتصادية ، وعدم الاستقرار السياسي . يضاف إلى هذا أن الأخذ بوجهات نظر وطنية حول دور مجتمع الأعمال في التنمية الاقتصادية قد عقد أمر المشاريع المشتركة والاستثمارات العابرة للحدود . فثمة مسائل كالملكية ، وطابع ونوع الاستثمارات ، وتحويل العائدات ، وتوظيف الاجانب مازالت غير محددة تماما مما يخلق شكوكا ويشكل عقبات في وجه التجارة تثبط من عزيمة المستثمرين المحتملين .

٥٦ - وينبغي للحكومات أن تضمن وجود بيئة مواتية لقيام القطاع الخاص بأداء دوره وتحقيق امكاناته . على أن دور القطاع الخاص في التعاون والتكامل الاقليميين ظل ضئيلاً إلى اليوم . وينبغي أن تعطى أولوية كبرى لزيادة الانتاج والتجارة في البضائع والخدمات وكذلك للتنويع . وسيكون دور القطاع الخاص في بلوغ هذه الأهداف حاسما في المستقبل . فهذا القطاع هو الذي سوف يستثمر في الشركات الانتاجية ، وينتج البضائع والخدمات ، وينقلها عبر الحدود الوطنية وهناك وسيلة هامة لتشجيع قطاع الشركات هي القيام بتنسيق أوثق بين أهداف التكامل الاقليمي وسياسات الترويج التجاري . وسيتطلب تحقيق هذا على نحو فعال تدبيرا ثانيا في غاية الأهمية ، هو ضمان زيادة مشاركة وتعميق دور غرف التجارة والصناعة وغيرها من مجموعات القطاع الخاص المناسبة في عملية صياغة السياسات .

خامسا - التطورات البازغة

٥٧ - سيكون لبعض التطورات الأخيرة أثر بالغ على عملية التكامل وقد تؤثر على نجاح أو فشل جهود التكامل في افريقيا . ولا بد من أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار في سياق عملية تطوير استراتيجيات التنمية باطراد عن طريق التكامل الاقليمي .

التزام افريقيا بالاصلاح

٥٨ - إن توسيع البلدان الافريقية في الأخذ بالاصلاحات الاقتصادية على نطاق عريض ومواصلتها باطراد لتحقيقها أصبح أمرا معروفا . وينمو حاليا أيضا نزوع تدريجي نحو اشكال أوسع من المشاركة في الحكم . وينبغي للجميع بما فيهم شركاء افريقيا في التنمية بتشجيع كلا هذين الاتجاهين ورعايتهما ودعمها . فاهمية هذين التطورين في السياق الراهن يقوم على كونهما قادرين على المساهمة مساهمة هامة في عملية التكامل الافريقي . وقد خلص تقييم سابق لنتائج برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا إلى أمور منها أن أحد النتائج الايجابية التي أسفر عنها البرنامج هو اقرار البلدان الافريقية الواسع بالحاجة إلى اجراء اصلاحات اقتصادية تقوم على أشكال من الادارة الاقتصادية السوقية التوجه والمرنة مع اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص . وقد تأتى هذا القبول من مصدرين اثنين: (أ) ادراك فشل النهج السابقة التدخلية أساسا في الادارة الاقتصادية و(ب) التأكيد القوي على مبدأ مسؤولية الحكومات الافريقية وشعوبها عن التنمية في افريقيا .

٥٩ - إن السعي بجرأة لتحقيق التكييف الهيكلي وغيره من سياسات الاصلاح الاقتصادي سيزيل بعض من أوجه التصلب في السياسات الاقتصادية الوطنية وسيشجع على مرونة الاستجابة لديناميات العلاقات الاقتصادية الداخلية والدولية ، ويقضي على التشوهات التي تقف غالبا في طريق النهج الايجابية للتكامل . وكما ذكر آنفا فإن عدم قابلية العملات للتحويل وتباين اتجاهات السياسات يشكلان عائقا كبيرا في وجه جهود التكامل . وينبغي للبلدان الافريقية أن تتحرك الآن من اطار التوجيهات العريضة نحو الاصلاح ، صوب مزيد من التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي وبعيدا عن أسلوب وضع القيود على التجارة والمدفوعات الذي كثيرا ما يكون خاطئا . ولاينبغي لمتطلبات التكييف أن تحول الانتباه عن الغايات الانمائية والتكاملية الطويلة الأجل . ويجب أن تأخذ برامج التكييف في اعتبارها ، ما أستطاعت ، آثارها المحتملة على التعاون والتكامل الاقليميين .

٦٠ - وكما في حالة الاصلاحات الاقتصادية ، تسير الحكومات الافريقية اليوم نحو أشكال من الحكم أكثر انفتاحا للمشاركة . وما زال الطريق طويلا من الوجهة النوعية ولكن المسيرة قد بدأت . ومن الضروري أن يغرس في النفوس شعور بأن الفرصة متاحة أيضا

أمام من لا ينتمي إلى الحزب الحاكم ليسهم مساهمة ايجابية في ممارسة الحكم في ظل السلطة الدستورية . فمن الممكن والواجب تطوير وتوسيع هذه الاتجاهات بحيث يكتسب الحكم بالمشاركة معنى التوافق والتشاور العريض من قبل كافة القطاعات المعنية بوضع السياسات . وسيضع مثل هذا التطور الاسس لاتصالات دون اقليمية واقليمية على الاصعدة القطاعية مع ما يترتب على ذلك من توسيع للتجارة . وسيصبح بوسع الأطراف الرئيسيين في قطاع الشركات كغرف التجارة والصناعة والمصارف وأسواق الأوراق المالية وغيرها أن تنسق سياساتها بسهولة أكبر حيث أن السياسات سوف تعكس في الواقع المدخلات الواردة من المشاركين الرئيسيين أنفسهم ويمكن لاتحاد غرف التجارة لغربي افريقيا واتحاد غرف التجارة لافريقيا الوسطى أن يلعبا دورا هاما على سبيل المثال . كذلك فإن بوسع رابطة الشركات التجارية الافريقية(١٣) توفير قاعدة جيدة للتشاور بين الشركات التجارية الافريقية وينبغي أن تجري استشارتها بشأن السياسات المتصلة بقطاعها .

الأبعاد الاقليمية لبرامج التكيف

٦١ - لم يدخل حتى الآن البعد الاقليمي لبرامج التكييف الهيكلي في الحساب كعامل في الجهود التكاملية لدى كافة تجمعات التكامل الاقليمية في افريقيا . إلا أنه أصبح معروفا اليوم أنه حين تركز البرامج الهادفة إلى التثبيت والتكيف الهيكلي والقطاعي بشكل ضيق على الاطار الوطني (كما تفعل عادة) فإنها تزيد درجة التضييق على التجارة أو على حركة عوامل الانتاج وبالتالي على التكامل الاقتصادي . على أنه إذا كانت برامج التثبيت والتكييف تقضي على التشوهات التي تفضي إلى عدم كفاءة الانتاج والتوطين وتدفق البضائع فإن هذه البرامج قد تشكل عنصرا مواتيا للتكامل الاقليمي .

٦٢ - وترتبط مسألة البعد الاقليمي للتكييف بمشكلة أعم تتمثل في تنسيق السياسات الاقتصادية . فاستراتيجية التكامل السوقي القائمة على ادراك التوازن بين سياسة الاستجابة للمدى القصير لادارة الأزمة والتخطيط المستقبلي في الأمد الطويل الذي يفضي إلى تحولات حقيقية ، يتطلب تنسيق العلاقات بين الموارد البشرية والصناعة والزراعة والتجارة والنقد والتمويل والعلم والتكنولوجيا والنقل والاتصالات . إذ لا غنى عن تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية اقليميا لضمان الانتقال بيسر من السياسة الوطنية الضيقة إلى سياسة ذات منظور اقليمي بحيث تستمد البرامج الاقليمية وتوجهاتها من البرامج الوطنية . وتبين التجربة الأوروبية كيف أن التقدم نحو التكامل يستدعي عموما تنسيقا أكبر وأفضل للسياسات . وينبغي أخذ البعد الاقليمي للتكييف الهيكلي في الاعتبار منذ بداية مرحلة تصميم البرامج الوطنية للتكييف الهيكلي . وفي الوقت الذي ينبغي فيه الأخذ بنهج كلي منفتح على الخارج ، يجب أن يكون هناك قدر من التفضيل الاقليمي فيما يتعلق بتدفق البضائع والخدمات وعوامل الانتاج .

ظهور الأحواز الاقتصادية الواسعة

٦٣ - إن ظهور الأحواز الاقتصادية الواسعة كالجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وغيرها من الأحواز التي يجري انشاؤها ، ناهيك عن الجماعة الاقتصادية الافريقية يعتبر عاملا آخر ذا أهمية في ديناميات عملية التكامل في افريقيا . وتعتبر البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية وبعض البلدان الأكثر تقدما نسبيا في الاقاليم الأخرى أن انشاء الأسواق الكبرى عن طريق التكامل يشكل قاعدة اساسية لأي تنمية في المستقبل ومن الواضح أن البلدان الافريقية لا تملك أن تتخلف عن غيرها . فافريقيا مضطرة هنا إلى مواجهة التحدي والتصرف اعتمادا على نفسها وهي قادرة على تجنب مهمتها بالمثابرة على العمل والارادة السياسية القوية .

الاهتمام الدولي المتزايد بالتكامل الافريقي

٦٤ - في المراحل المبكرة من جهود افريقيا للتكامل كان شركاء القارة في التنمية لايولون هذه العملية كبير عناية . فالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي كانت تشك في جدوى هذا المسعى استخلصت أن الهدف منه هو خلق ظروف سوقية تقييدية . وإذا كانت المشاعر في ذلك الحين قد اسهمت في توليد هذه الشكوك فإن المواقف قد تغيرت اليوم . فالبلدان والمؤسسات على السواء ترى اليوم فائدة التكامل في افريقيا .

٦٥ - ثمة عوامل معينة اسهمت في تغيير الموقف . أولها أن التحرر التدريجي من القيود الاستعمارية الماضية وتزايد عولمة الأسواق دفعا البلدان الافريقية وشركاءها في التنمية إلى البحث عن علاقات اقتصادية جديدة . وثانيها أن انخفاض حدة التوتر بين الشرق والغرب واتباع سياسات تجارية أكثر تحررا قد ازالا إلى حد ما المخاوف والشكوك المرتبطة بالعملية . وثالثهما ما يبدو اليوم من قناعة صادقة بأن التعاون والتكامل يوفران اساسا أكثر واقعية وبالتالي يهيئان طريقا أسرع للتنمية الافريقية الشاملة . ورابعهما أن هناك في افريقيا دولا كثيرة لا يسمح لها حجمها ولا مواردها بأن تشكل كيانا اقتصاديا سليما . ولكن لم تأخذ هذه النقطة حظها كاملا من التعبير ، فلا بد أن يزداد الأمر جلاء أمام شركاء افريقيا في التنمية أن مصالحهم الذاتية تتطلب دعم عملية التكامل في افريقيا لأنها بعدد سكانها الكبير وضخامة مواردها الطبيعية ، توفر فرصا أكبر بكثير من تلك التي توفرها الدول الصغيرة القائمة اليوم إذ بوسع السوق الافريقية المشتركة ذات القواعد الموحدة الناظمة للاستثمار ولامكانيات الوصول إلى الأسواق وغيرها من ظروف التجارة الحرة أن توفر فرصا هائلة إذا ما قورنت بهذه الدول الصغيرة المتعددة التي ينفرد كل منها بقواعده الخاصة به .

٦٦ - لهذا يتعين على التكامل الافريقي أن يتقدم في سياق عالمي . فثمة امكانيات هائلة يستطيع التكامل أن ينتجها للمنطقة ذاتها وللتجارة العالمية ككل . إن هذه المفاهيم الجديدة والانتفاع المستنير من جانب المجتمع الدولي من عملية التكامل في

افريقيا بما يعود عليهم بالنفع يضيفان عنصرا جديدا إلى توافق الآراء الذي يتبلور الآن في اتجاه زيادة دعم التكامل .

الجماعة الاقتصادية الافريقية

٦٧ - سبق أن توخت خطة عمل لاغوس ووثيقة لاغوس الختامية قيام الجماعة الاقتصادية الافريقية بوصف ذلك الهدف النهائي لعملية التكامل الافريقي . وفي هذا الصدد ، فإن التوقيع على معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية شكل معلما هاما في عملية التعاون والتكامل الاقليميين .

٦٨ - وتقدم المعاهدة برنامج عمل ومخططا تفصيليا لاقامة سوق افريقية مشتركة وجماعة اقتصادية افريقية . وكما ذكر آنفا فإن القوى المشتركة لاقتصادات بلدان افريقيا الشمالية وبلدان افريقيا جنوبي الصحراء الكبرى بما فيها جنوب افريقيا تشكل قوة اقتصادية هائلة إذا ما هي عملت ككيان واحد . وان ادراك هذه الدول لهذه الحقيقة بعمق وجدية سيشجعها على تجاوز مصالحها الوطنية الضيقة واستجماع الارادة للتخلي عن بعض مفاهيمها حول السيادة لقاء ما سوف يعود عليها من خير وافر وعميم . ولن يتم هذا المسعى ويقنع إلا إذا أولي اعتبار خاص لأشد أعضاء الجماعة ضعفا . وتشكل معاهدة الجماعة الاقتصادية الافريقية والتزام الدول الافريقية المعلن بتطبيق الخطوات المدرجة فيها عنصرا جديدا يدعم مسيرة التعاون والتكامل الاقتصاديين في افريقيا .

جنوب افريقيا

٦٩ - يشكل البزوغ المرتقب في المستقبل لجنوب افريقيا كدولة غير عرقية وقبولها الكامل عضوا في المجتمع الدولي تحديا كبيرا لعملية التكامل . فجمهورية جنوب افريقيا بناتجها القومي الاجمالي البالغ ٢٨٨ مليار راند (نحو ٩٦ مليار دولار) بأسعار السوق في عام ١٩٩١ ، هي أحد أهم اقتصادات القارة الافريقية ويهيمن اقتصادها على كامل المنطقة الفرعية التي يشكلها الجنوب الافريقي وبعكس اقتصادات جاراتها القريبات وبلدان افريقية أخرى كثيرة فإن هيكل اقتصادها يتم بزيادة التنوع وارتقاء المستوى التكنولوجي نسبيا وهي تتمتع بالاكتفاء في الغذاء والانتاج الزراعي وتستطيع توليد فوائض تكفي لتلبية جزء كبير من احتياجات الاقليم . كذلك فإن لديها قطاعا تصنيعيا كبيرا كان يمثل ٢٢٫٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٠ ويوظف ١٣ في المائة من القوة العاملة الوطنية النشطة اقتصاديا اضافة إلى ذلك آلاف العمال من البلدان المجاورة .

٧٠ - من جهة أخرى ، يقال إن لدى جنوب افريقيا اليوم أحد أسوأ أنظمة توزيع الدخل في العالم[١٤] . وسيتطلب تصحيح هذا الوضع اعادة هيكلة اساسية لجوانب كثيرة من جوانب الاقتصاد . سيستدعي ذلك موارد كثيرة . ومع ذلك فإن جمهورية جنوب افريقيا

ستلعب ، بوصفها قوة هامة دورا هاما في الاقتصاد الاقليمي . على أنه بالنظر إلى سياسة الفصل العنصري المتبعة إلى الآن ، لم يجر إلا قدر قليل من الاتصالات الرسمية بين جمهورية جنوب افريقيا وجيرانها بخصوص عملية التكامل الاقليمي . والمأمول مع تحسن الحالة ، وتطور ولايات الجمعية العامة بما يسمح بمزيد من الاتصال مع جنوب افريقيا أن يبدأ تمهيد الطريق لامكان مشاركتها في عملية التكامل الاقليمي بالتشاور مع السلطات المعنية(١٥) .

سادسا - توجهات المستقبل

٧١ - قدمت الأفرع السابقة معلومات أساسية عن عملية التكامل على الصعيد الافريقي . واستنادا إلى التحليل المتقدم . سوف يسعى هذا الفصل الآن لالتماس بعض العلامات ليستهدي بها الباحثون عن سبل التكامل الاقليمي الافريقي .

تنفيذ برنامج الجماعة الاقتصادية الافريقية

٧٢ - ترسم المعاهدة التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الافريقية خريطة تفصل الطريق الذي يؤدي إلى اقتصاد اقليمي متكامل كليا وإلى سوق مشتركة . وتتميز ببيان المراحل المختلفة للعملية بشيء من التفصيل . والمفروض أن يؤدي ذلك إلى تسهيل التنفيذ شريطة توافر الارادة السياسية القادرة على تجاوز المصالح الوطنية الضيقة . ويفترض ، اضافة إلى ذلك ، أن تؤدي الاصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية في اتجاه زيادة الانفتاح إلى تيسير العملية . وثمة عامل ثالث يتمثل في الضغوط التي سوف تنتج عن بدء نفاذ الأحواز الاقتصادية الموسعة الأخرى . التي يخشى أن تؤدي إلى تهميش افريقيا إذا لم تتحرك . من هنا تبدو ضرورة العزم باصرار على تنفيذ مختلف عناصر المعاهدة . وتقع المسؤولية الكبرى عن ذلك على الحكومات والشعوب الافريقية نفسها . على أنه ينتظر أن تفضي مساعدة ودعم شركاء افريقيا في التنمية والهيئات الدولية بما فيها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في هذا السبيل إلى الاسراع بالعملية . وتتطلب جوانب كثيرة من جوانب المعاهدة صياغة فنية معقدة واستشارات ومفاوضات . ويؤمل أن تتوفر المساعدة الفنية لدعم جهود الاقليم في هذا المجال الذي يستطيع الاونكتاد أن يسهم فيه مساهمة كبيرة .

مواصلة الاصلاحات وتعميقها

٧٣ - إن الاصلاحات الجارية توفر اساسا لاغنى عنه للتعاون والتكامل الاقليميين وينبغي استمرارها . كما ينبغي حماية ذلك بتوفير جوانب هامة منها الانفتاح والتوجه السوقي والمرونة ويتعين أيضا تكييف عملية الاصلاح مع الواقع المتغير . وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو النمو الطويل الأجل والمستدام عن طريق التنويع والتحويل الهيكلي . إلا أن منافع برامج التكييف الهيكلي تكون طويلة الأجل عادة ولا تظهر أثارها التراكمية إلا بمرور الزمن ، وهذا هو السبب في ضرورة المثابرة . ففي البيئة العالمية الراهنة تقدم هذه البرامج أفضل الآفاق الممكنة للنمو والتنمية .

٧٤ - وفي هذا الصدد يتعين على التكييف الهيكلي وبرامج اصلاح السياسات الأخرى أن تأخذ في اعتبارها باستمرار روابطها الاقليمية ، فبالرغم من كون هذه البرامج وطنية في تصورها الأصلي فإنه ينبغي دوما مراعاة امكانيات الربط الاقليمي . وينبغي لهذه البرامج أن تفيد إلى أقصى الحدود من امكانيات الاستغلال الكفء للمزايا النسبية

الاقليمية ودون الاقليمية . ويمكن للمؤسسات المالية المتعددة الجنسيات وغيرها من شركاء التنمية أن يستقصوا امكانيات وضع برامج تكييف هيكلي اقليمية بالتشاور مع البلدان المعنية التي يعتقد بأن سياساتها المتقاربة قد بلغت مرحلة تبرر هذه الجهود . يضاف إلى ذلك أن بوسع الأطراف المعنية أن تأخذ في اعتبارها عند وصفها للسياسات الوطنية في سياق برامج التكييف الهيكلي امكانيات اقامة روابط دون اقليمية مستقبلا .

التنويع

٧٥ - لابد اليوم ، بعد البداية غير السليمة التي جرت في بلدان عديدة من الافادة تماما من المناخ الاقتصادي المواتي في العديد من البلدان الافريقية لاعادة العمل ببرامج التنويع الهيكلي . وينبغي أن تقوم هذه البرامج على أساس الميزة النسبية ، والكفاءة وضرورة الاستجابة المرنة لاشارات السوق . وقد أشارت التوصيات التي أبديت برفع مستوى كفاءة انتاج المواد الخام القائمة ردود فعل قوية (١٦) . ومع ذلك ، فلا وجود لطرق مختصرة نحو التصنيع . وتحتم الواقعية أن تبدأ البلدان من حيث تقف وأن تنتج الحد الأقصى من المنتجات التي تتمتع فيها بأكبر كفاءة . وتؤدي الكفاءة في الانتاج إلى توليد فائض من المواد الخام بأسعار تنافسية لأغراض التصنيع المحلي . وفي ضوء التنافس المتزايد على رأس المال الدولي الذي يتسم بالندرة ، يشكل ازدياد الادخار المحلي مصدرا هاما من مصادر الاستثمار . واتساقا مع مستويات الدخل وامكانيات الادخار في البلدان المعنية المختلفة . لا بد لنهج التنويع أن تكون متواضعه وأن تكون وسيلتها الرئيسية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

٧٦ - ولئن لم يكن من المعروف أن هناك دراسة أخذت على عاتقها أن توضح تماما المزايا النسبية لنهج مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي في مجال التعاون والتكامل الاقليميين مقارنة بغيره ، فإن النهج القطاعي اللامركزي الذي اتبعه مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي يبدو جديرا بالاعتبار . فقد نجح المؤتمر بتوزيعه مسؤوليات التنسيق القطاعي على البلدان الأعضاء ، لا في تجنب قيام هيكل اداري متضخم عند القمة فحسب بل ضمن أيضا ممارسة التنسيق داخل الاقليم الفرعي على أعلى المستويات .

٧٧ - وقد عانى دعم التنويع الاقليمي في افريقيا أيضا من عدم كفاية التنسيق بين الأجهزة والوكالات التي تدعي مساعدة الاقليم في هذا المضمار . فبوسع الاقليم ، مثلا ، أن يفيد كثيرا من زيادة التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي والأونكتاد ومركز التجارة الدولية . ويمكن لهذه الوكالات وغيرها أن تتعاون تعاونا وثيقا في مجالات تغطي امكانيات اقامة روابط دون اقليمية واقليمية .

قابلية العملات للتحويل

٧٨ - ان قابلية العملات للتحويل عنصر لازم في عملية التكامل . وينبغي النظر إلى السعي لتحقيق هذه الغاية من هذا المنظور . والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة هي الاساس في تحقيق القابلية للتحويل . ومن الامور الهامة التي يجب أن تراعي سلامة الانضباط المالي ، وتجنب التضخم ، وسلامة سياسات ادارة الطلب عموما . وقد استعصى الانضباط المالي والنقدي على بلدان افريقية عدة بعدم التزامها التزاما صارما بالقابلية للتحويل . إذ كثيرا ما لجأت هذه البلدان إلى تقييد المدفوعات مما قوض عملية التكامل . ومع ذلك فإن التوجه العام نحو الاصلاحات الاقتصادية الكلية يبشر بتحقيق قدر أكبر من القابلية للتحويل وبالتالي من التكامل الاقتصادي .

تنسيق السياسيات

٧٩ - من البديهي ألا يقوم التكامل إذا استمر كل بلد في رسم واتباع سياسات وطنية دون اعتبار لجيرانه أو لامكانيات اقامة روابط معهم . وهذا ينطبق على السياسات الكلية والقطاعية .

٨٠ - ففي المجال الاقتصادي الكلي ، تستطيع المؤسسات المالية المتعددة والأطراف التي تتعاون مع البلدان على تطوير برامج التكييف الهيكلي وبرامج الاصلاح الاخرى أن تدعم العملية بتشجيع تنسيق السياسات في المحل الأول . ويمكن أن يتطور هذا في مرحلة ثانية إلى تنسيق السياسات بين البلدان التي تتشابه في الرأي وتتوافق مواقفها السياسية إلى الحد الذي يبرر اللجوء إلى هذه الاجراءات . وقد يتطلب النهج الجديد أن تتغير مواقف الوكالات والبلدان ذاتها . وتدل التجربة ، وخاصة تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية ، على فائدة البدء أولا استنادا إلى اجراءات تقوم بها مجموعة اساسية من الامم المتفقة فيما بينها ومع اتساع مجال التقاء السياسات بين الامم وتراكم بناء الثقة تستطيع بلدان أخرى أن تنضم بالفعل إلى المسيرة .

ضرورة سلوك نهج مرن

٨١ - لئن كان هدف اقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية والسوق الافريقية المشتركة هو غاية الغايات ، فإن النهج الشديد المركزية الذي يتطلب اتخاذ اجراءات متزامنة من كافة الاعضاء في كل مرحلة من المراحل قد يكون نهجا غير مجد . وهذا طبيعي لأن البلدان المختلفة ذات مستويات تنمية متباينة وتتمتع بموارد وخيرات مختلفة وتتباين لديها طاقات التكيف . لذلك فقد تكون أيضا في مراحل مختلفة من تطور السياسات ومن الاصلاح .

٨٢ - إن النهج المرن المقترح هو في اساسه نهج الخطوة خطوة . من ذلك أن مخطط المراحل المختلفة لتحقيق السوق الافريقية المشتركة الذي تجسده معاهدة الجماعة

الاقتصادية الافريقية يعطي فترة انتقالية لا تزيد عن ٣٤ سنة ، وهذا المخطط هو أشبه بخارطة طرق هامة . ومع ذلك ينبغي أن تتاح للبلدان غير القادرة على بلوغ المتطلبات المحددة في غضون الفترات المعنية أن تشارك في المسيرة عندما تصبح جاهزة لذلك(١٧) . وتشير تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية إلى ضرورة التقيد بمبدأ الحقوق التبعية وتطبيق مفهوم "الهندسة المتغيرة" . وستثور بالطبع ، أسئلة حول مدى السماح للبلدان بالتمتع بمنافع نواة الاتحاد وهي خارجة . وستكون هذه المسألة وغيرها من القضايا موضوع مفاوضات دقيقة تأخذ في اعتبارها الغاية النهائية وضرورة مماشاة الأعضاء الضعاف في الجماعة . وسيكون هذا هو المحك الحقيقي في التدليل على روح الجماعة الصادقة .

٨٣ - أما الجانب الهام الثاني من جوانب المرونة المتصل بالاعتبارات المذكورة آنفا فهو مسألة تكاليف العملية والاتحاد النهائي ومنافعهما . وتدل تجربة الجماعة الاقتصادية لشرقي افريقيا على أن الخوف من هيمنة الأعضاء الأقوى قد يصبح بسهولة عاملا مثبطا . وكانت هذه حال كينيا في مواجهة البلدان الأخرى في الجماعة . وقد جرى التعبير عن مخاوف مماثلة فيما يتصل بالبلدان القوية اقتصاديا في الانحاء الأخرى من المنطقة . وقد تزداد هذه المسألة بروزا مع تقدم الجهود الهادفة إلى تشجيع اقامة روابط اقتصادية اقليمية مع جمهورية جنوب افريقيا .

٨٤ - ويمكن التغلب على هذه المخاوف الأولية حين تدرك البلدان طابعها الانتقالي . ففي النهاية حين تقوم سوق مشتركة تنتقل فيها البضائع والخدمات وعوامل الانتاج بحرية ، فإن المشاكل تأخذ طابعا محليا يمكّن الجماعة ككل أن تقوم بمعالجتها . على أن ذلك لا يدخل الطمأنينة على البلدان الضعيفة التي تطمح الآن إلى الارتقاء درجات أعلى في السلم عن طريق الدخول في عضوية جماعة تكامل اقتصادي ، ومن هنا تبدو الحاجة إلى وضع ترتيبات محددة تهدىء مخاوف البلدان الضعيفة وتلبي مصالحها وشواغلها . ويمكن أيضا الافادة من الآليات التعويضية التي تقتصر بشكل رئيسي على تسوية المطالبات في معالجة فجوات التنمية التي هي أصل التفاوت .

ترشيد أجهزة التكامل القائمة

٨٥ - بكل بساطة هنالك افراط في الازدواجية والتداخل بين أجهزة التعاون والتكامل في الاقليم . فكثيرا ما تؤدي كثرة اجهزة التكامل الاقتصادي بالضرورة إلى تداخل في العضويات ، وازدواجية في الانشطة ، دع عنك التعليمات والقرارات المتضاربة . ولا يوجد سوى ١٤ بلدا افريقيا لا تنتمي في ذات الوقت إلى تجمعين أو أكثر . وهناك ١٦ بلدا تنتمي إلى ثلاثة تجمعات أو أكثر ، وبلدان (بوركينا فاسو ومالي) ينتميان إلى ستة تجمعات ، وبلد واحد (النيجر) ينتمي إلى سبعة تجمعات . وينبغي الاستمرار في إيلاء أولوية كبرى للجهود الهادفة إلى ترشيد المنظمات الحكومية الدولية دون

الاقليمية ومؤسساتها وخاصة في المجالات التي تتداخل فيها بوظائفها . ولن تكون المهمة سهلة . وقد جرت مؤخرا محاولات "لترشيد" أنشطة منطقة التجارة التفضيلية لدول افريقيا الشرقية والجنوبية ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي بل ودمجها . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، دعت سلطة منطقة التجارة التفضيلية كدول افريقيا الشرقية والجنوبية (رؤساء الدول) إلى اجراء الدمج بينهما . وكان ان ابتعدت ، نتيجة لذلك المنظمتان الواحدة عن الأخرى وحول مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي نفسه إلى اتحاد . وقد تكون حالة المنطقة والمؤتمر حالة صعبة بشكل خاص ولكن هنالك عدة تجمعات تكامل صغيرة أخرى لا تكاد تملك مقومات الاستمرار ، وهذه يمكن أن تفيد من الاندماج مع غيرها . وسيوفر هذا موارد مالية وبشرية نادرة ويعزز المنظمات ذاتها ، وييسر كثيرا من مهمة المجتمع الدولي في جهوده من أجل دعم التكامل على الصعيد الافريقي .

أهمية الدعم الدولي

٨٦ - ثمة دلائل على أن شركاء افريقيا في التنمية يوسعون نطاق وسمات مساعداتهم الاقتصادية خارج الاطار الثنائي الضيق ويبحثون عن سبل لدعم عملية التكامل الاقليمي[١٨] . وقد أعرب البنك الدولي أيضا عن اهتمامه بدعم التكامل الاقليمي على الصعيد الافريقي . ويوفر هذا التطور زخما اضافيا لعملية التكامل وينبغي أخذه بعين الاعتبار . ويمكن ، في ذات الوقت ، أن تفيد العملية الافريقية من تجربة الجماعة الاقتصادية الاوروبية . وستتطلب جهود التكامل التشاور الوثيق مع البلدان التي سارت على نفس الطريق والحصول على دعمها . ولأن الظروف في افريقيا أقل مواتاة بكثير مما هي عليه في الأماكن الأخرى فلن تكون كافة الاجراءات التي حققت نتائج ايجابية في الأماكن الأخرى قابلة للتكرار وبنفس النتائج هنا . بيد أنه من الضروري أن تفيد البلدان الافريقية كليا من الموقف المواتي للبلدان والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى بحيث تحصل على الدعم اللازم لجهودها .

٨٧ - وينبغي في هذا الصدد أن تسير تجمعات التكامل الاقليمي الأخرى في خطى مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي فتعمم بانتظام تبادلا وحوارا حول السياسات مع شركائها في التنمية . ولا ينبغي تنظيم المحافل التي تركز على القضايا والحسنة الاعداد على الصعيد الاقليمي فحسب كما كان الحال بالنسبة للتحالف العالمي من أجل افريقيا بل ينبغي تنظيمها على مستوى التجمعات دون الاقليمية (مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى ، واتحاد المغرب العربي) . فهذه المحافل تتيح الفرصة لتبادل الآراء مع شركاء التنمية بشأن مبادرات التكامل الاقليمية في افريقيا بهدف التوصل إلى معرفة ما يمكن دعمه منها ليس بموارد الاقليم الخاصة فحسب بل بمساعدات من مجتمع المانحين أيضا .

٨٨ - قد تكون عملية التكامل طويلة ومعقدة وستحتاج البلدان الافريقية إلى دعم شركائها في التنمية . وسيكون من الضروري للفوز بهذا الدعم وضمان استمراره متابعة الحوار ايجابيا مع هؤلاء الشركاء بشأن أهداف المنطقة وتصوراتها وتطلعاتها . وينبغي ، قبل كل شيء أن يتوفر الدليل الكافي والمستمر على وجود ارادة سياسية قوية لدى الحكومات الافريقية تسعى لتحقيق التكامل الاقليمي بفعالية وكفاءة .

٨٩ - والاونكتاد على أهبة الاستعداد لدعم افريقيا في مسعاها هذا ، سواء بتيسير الحوار حول السياسات أو بالاستجابة لطلبات التجمعات الاقتصادية بمديد المساعدة التقنية إليها في صياغة شتى البروتوكولات وتقاسم الخبرات التفاوضية الناتجة عن جهود التكامل الناجحة ، وتطوير البنى الاساسية المؤسسية وفي مجالات أخرى .

الحواشي

(١) توفر الوثائق التالية ضمن أمور أخرى معلومات أساسية عامة: UNCTAD/ECDC/228 وUNCTAD/ECDC/229 وTD/B/C.7/94 وTD/B/CN.3/2 وTD/B/CN.3/3 .

(٢) الاونكتاد ، "التكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي والتعاون فيما بين البلدان النامية ، التكيف مع الواقع المتغير: حالة أفريقيا" (UNCTAD/ECDC/228) ، ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ .

(٣) Frank T. "Experience of African regional economic integration" Joshua (UNCTAD Review ، المجلد الاول ، العدد ٣ ، ١٩٨٩ ، ص ٦٤) . يشير هذا البحث إلى رأي جاكوب فاينرز القائل بأن الظروف التي تهيىء الفرص للتجارة يقال إنها تسود: (أ) عندما يكون حجم التجارة الخارجية الحالية للأعضاء المحتملين صغيرا بالنسبة لانتاجهم المحلي ؛ (ب) عندما تكون نسبة عالية من التجارة الخارجية تتم بالفعل مع الأعضاء المحتملين ؛ (ج) عندما توجد اختلافات كبيرة في نمط الأسعار النسبية للمنتجات المصنعة المحمية ؛ (د) حيثما تكون الرسوم التي كانت تحصّل قبل قيام الاتحاد على المنتجات التي لا تنتج داخل المنطقة حساسة للرسوم التعريفية ؛ (هـ) حيثما تكون هياكل الانتاج للدول المحتمل انضمامها لعضوية الاتحاد أقرب إلى الطابع التكميلي منها إلى الطابع التنافسي .

(٤) UNCTAD/ECDC/228 .

(٥) قامت دراسات وتحليلات كثيرة بتحديد معوقات نمو التجارة الاقليمية بين البلدان في افريقيا . وبخلاف دراسات أمانة الاونكتاد المدرجة في الحاشية ١ أعلاه ، تشمل بعض هذه الدراسات جون ب. ماكلينفام وآخرون وقائع أعمال حلقه التدارس بشأن النهوض بالتعاون والتكامل الاقليميين في بلدان افريقيا جنوبي الصحراء الذي نظمه معهد الجامعة الاوروبية في فلورانسا ، ايطاليا ، ٢٦ - ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، تحت رعاية التحالف العالمي من أجل افريقيا بمؤازرة مفوضية الجماعة الاوروبية .

الحواشي (تابع)

انظر أيضا وثيقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي DCD/DAC/92/21 Annex 2 وغيرها .

(٦) Ulrich Koester, Regional Co-operation to improve food security in Southern and Eastern Atrican countries; International Food Policy Research Institute (IFPRI), Study No 53.

(٧) من الواضح أن الجفاف السائد في الاقليم الغربي لا يدعم هذه الحجة الآن . ومع ذلك فإن النسق الطبيعي لمتطلبات الانتاج والاستهلاك لهذه البلدان في الماضي يدل على وجود امكانيات أكبر بكثير للتبادل التجاري في مجال الحبوب بين البلدين .

(٨) Mary E. Burfisher and Margaret B. Nussien, "Interregional Trade in West Africa; Agriculture and Trade in West Africa", Agriculture and Trade Analysis Division, United States Department of Agriculture, ERS Staff Report NO AGES 870330.

(٩) يقدم ر. ج بهاتا ملخصا موجزا للنظريات المتعلقة بمبررات الاتحادات النقدية في the West African Monetary Union, an Analytical Review, IMF Occaional paper NO 35, May 1985.

(١٠) يتألف الاتحاد النقدي لغربي افريقيا من بنن ، وبوركينا فاصو ، وكوت ديفوار ، ومالي ، والنيجر ، والسنغال ، وتوغو التي هي ، مع الكاميرون ، وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد ، وجزر القمر ، والكونغو ، وغابون ، أعضاء في منطقة فرنك الاتحاد المالي الافريقي ويوجد لها حساب عمليات بموجب اتفاق مع الخزانة الفرنسية . وبموجب هذه الاتفاقية حدد سعر صرف فرنك الاتحاد المالي الافريقي إلى الفرنك الفرنسي ب ٥٠ فرنك اتحاد مالي افريقي = ١ فرنك فرنسي بشروط معينة . أما فرنك مالي فيصرف بسعر ثابت هو ١٠٠ فرنك مالي = ١ فرنك فرنسي .

(١١) من المعروف أن السلطات ذات الصلة تشعر منذ مدة بالقلق إزاء الاختلاف المحتمل بين هذا السعر الثابت ومعدلات الصرف الحقيقية للفرنك في بلدان الاتحاد المالي الافريقي . ويمكن الرجوع إلى اشارة حديثة لهذه المشكلة في: West Africa 21-27, December 1992, p. 2186, ff.

(١٢) انظر وثيقة الاونكتاد TD/B/1280/ وخاصة TD/B/1280/Add.1.

(١٣) للاطلاع على تفاصيل مصرف وبرنامج عمل ASTRADE ومعلومات أخرى انظر: UNCTAD/ECDC/219.

(١٤) See Mission to South Africa: Findings the Commonwealth Eminent Persons Group on South Africa, published by Pinguin Books for the Commonwealth Secretariat.

الحواشي (تابع)

(١٥) تبنى صندوق النقد الدولي مؤخرا هذا النهج الحذر بنجاح استباقا لانضمام الصين ومختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلى الصندوق . والمهم هو أن تتم هذه المبادرات عبر مقررات وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة مع احترام رغبات الأطراف المعنية في جنوب افريقيا .

(١٦) الاشارة هنا إلى رد الفعل الافريقي على تقرير مجموعة فريزر وكذلك لردرد فعل الصحافة الشعبية .

(١٧) يستتبع هذا المبدأ ، في السياق الأوروبي ، أن الجهة التي تمثل المستوى الذي يمكن أن تتم فيه معالجة قضية ما هي الجهة التي ينبغي أن يعهد إليها بمسؤولية تلك القضية . ويمكن اعتبار النهج اللامركزي لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي أحد أشكال هذا المبدأ . وهذا النهج معدوم في نظام الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا . ومفهوم "الهندسة المتغيرة" يعترف بامكان احراز التقدم الذي حدث في منظمة ما في دائرة مجموعة فرعية من الدول الأعضاء ، على أن ينضم الأعضاء الأخرون عندما يصبحون جاهزين لذلك .

(١٨) انظر: Canadian International Development Agency (CIDA), Afrique 21, Une vision de l'Afrique powr le 21e siecle, الذي يخلص فيه استعراض للسياسات قامت به الوكالة الكندية للتنمية الدولية إلى تأييد النهج الاقليمي تأييدا شديدا كنهج لبرامج المساعدات الكندية في افريقيا وتؤيد اليابان ايضا بشدة هذا الاتجاه الجديد . وما دعم هولندا للتحالف العالمي من أجل افريقيا وغيره من جهود التكامل الاقليمي إلا انعكاس لهذا الاتجاه وكذلك الأمر بالنسبة لدعم الجماعة الأوروبية والبلدان الاسكندنافية لبلدان مجموعة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي خصوصا .

مرفق

الجدول ١

الملامح القطرية لبلدان تجمعات التعاون والتكامل الاقتصاديين في افريقيا

البلدان الاعضاء	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)		الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل السنوي بالمئة		انتاج الاغذية للفرد	المساعدات للفرد (بالدولار)	خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات	مجموع الدين (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٨٩	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠	٨١-١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى									
الكاميرون	٩٦٠	١ ٠٠٠	٩,٥	-١,٧	٩٨	٤١	١٩	٢ ٥١٣	٤ ٧٤٣
جمهورية افريقيا الوسطى	٣٢٠	٣٩٠	٢,٤	١,٦٢	٩٤	٦٤	١٤	٢٠	٧١٦
تشاد	١٦٠	١٩٠	٦,٥٤	٢,٨٤	٩٧	٤٣	٥	٢١٨	٣٦٨
الكونغو	٣٤٠	٩٤٠	١١,١٦	١,٩٦	١٠٠	٤١	٢٧	١ ٤٩٦	٤ ٣١٦
غابون	٩٠٠ ٣	٩٦٠ ٢	١,٩٨	٠,٩٢	٩١	١٢١	١٢	١ ٥١٣	٢ ١٧٦
غينيا الاستوائية	..	٤٣٠	٠,٥	٢,٩٢	..	..	١٩	٧٦	٢٢٨
الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى									
بوروندي	٢٠٠	٢٣٠	٥,١٢	١,٨٦	٩٩	٣٧	٣٣	١٦٦	٨٦٧
راوندا	٢٤٠	٣٣٠	٢,٤	-٠,٥٦	٩٧	٣٥	١٩	١٩٠	٦٥٢
زائير	٦٣٠	٢٦٠	١,٧٢	١,٧٨	٩٨	١٩	٢٢	٤ ٨٦٠	٨ ٨٤٣
اتحاد نهر مانو									
غينيا	٣٠٣	٤٣٠	١,٨٤	٢,٩٦	٩٧	٦٢	١٥	١ ١١٧	٢ ١٧٦
ليبيريا	٥٨٠	..	-٠,٩	-٦,٩٦	١٠٠	٢٢	..	٦٨٦	١ ٧٦١
سيراليون	٣٣٠	٢٢٠	-٠,٦	٠,٤٤	٩٠	٢٥	..	٤٣٠	١ ٠٥٧

للاطلاع على المصادر انظر نهاية الجدول .

مرفق

الجدول ١ (تابع)

البلدان الاعضاء	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)		الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل السنوي بالمئة		انتاج الاغذية للفرد		المساعدات للفرد (بالدولار)	خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات	مجموع الدين (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٨٩	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى										
بوروندي	٢٠٠	٢٢٠	٥,١٢	١,٨٦	٩٩	٩٨	٣٧	٣٣	١٦٦	٨٦٧
الكاميرون	٩٦٠	١ ٠٠٠	٩,٥	١,٧-	٩٨	٩٦	٤١	١٩	٢ ٥١٣	٤ ٧٤٣
جمهورية افريقيا الوسطى	٢٢٠	٢٩٠	٢,٤	١,٦٣	٩٤	٩٠	٦٤	١٤	٢٠	٧١٦
تشاد	١٦٠	١٩٠	٦,٥٤	٣,٨٤	٩٧	١٠١	٤٣	٥	٢١٨	٢٦٨
الكونغو	٣٤٠	٩٤٠	١١,١٦	١,٩٦	١٠٠	٩٧	٤١	٢٧	١ ٤٩٦	٤ ٢١٦
غابون	٩٠٠ ٢	٩٦٠ ٢	١,٩٨	٠,٩٣	٩١	٨١	١٢١	١٢	١ ٥١٣	٢ ١٧٦
غينيا الاستوائية	..	٤٣٠	٠,٥	٣,٩٣	..	..	..	١٩	٧٦	٢٢٨
راوندا	٢٤٠	٣٢٠	٢,٤	٠,٥٦-	٩٧	٩٨	٣٥	١٩	١٩٠	٦٥٢
سان تومي	٤٨٥	٣١٢	٣,٨٨-	٤,٥٣	..	٨٥	..	٤٥	٢٤	١٣١
زائير	٦٣٠	٢٦٠	١,٧٢	١,٧٨	٩٨	٩٥	١٩	٢٢	٤ ٨٦٠	٨ ٨٤٣

الاطلاع على المصادر انظر نهاية الجدول .

الجدول ١ (تابع)

البلدان الاعضاء	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)		الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل السنوي بالمئة		انتاج الاغذية للفرد	المساعدات للفرد (بالدولار)	خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات	مجموع الدين (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨١-٨٥	١٩٨٦-٩٠	١٩٨١-٨٥	١٩٨٦-٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا										
بنن	٣٢٠	٣٨٠	٣,٧٢	-٠,١	١٠١	١١٤	٥٤	٧	٤١٧	١ ١٧٧
بوركينا فاسو	٢٤٠	٣٢٠	٤,٩٢	٢,٩٦	١٠١	١١٦	٣٢	٩	٣٢٤	٧٥٦
كوت ديفوار	٨٥٠	٧٩٠	٠,٢٦	-٠,٩٦	٩٥	٩٥	٣٥	٤١	٥ ٨٤٨	١٥ ٤١٢
مالي	٢٤٠	٢٧٠	١,٧٢	٦,٦	١٠٢	٩٧	٥٧	١٩	٧٣٣	٢ ١٥٧
موريتانيا	٤٤٠	٤٩٠	-٠,٢٤	١,٥	٩١	٨٨	١٠٢	٣٠	٨٤٥	٢٠ ٠١٠
النيجر	٤٤٠	٢٩٠	١,١٤	٢,٤٢	٨٨	٨٦	٤٠	٣٣	٨٦٣	١ ٥٧٨
نيجيريا	١ ٠٣٠	٢٥٠	-١,٨٢	٣,١٨	٩٩	٩٨	٣	٣١	٨ ٩٣٤	٣٢ ٨٣٢
السنغال	٥١٠	٦٥٠	٣,٠٤	٢,٨	١٠٢	١٠٦	٩١	٢٩	١ ٤٦٨	٤ ١٣٩
اللجنة الاستشارية الدائمة لبلدان المغرب										
الجزائر	١ ٩٤٠	٢ ٢٥٠	٤,٤٦	٠,٦٨	٩٧	٩٩	٦	٦٩	١٩ ٣٧٧	٢٦ ٠٦٧
موريتانيا	٤٤٠	٤٩٠	-٠,٢٤	١,٥	٩١	٨٨	١٠٢	٣٠	٨٤٥	٢ ٠١٠
المغرب	٩٣٠	٨٨٠	٣,٥٢	٤,٢٨	١٠٠	١٢٢	١٨	٣٢	٩ ٦٧٨	٢٠ ٨٥١
تونس	١ ٤١٠	١ ٢٦٠	٣,٧٨	٣,٥٤	٩٩	٩٦	٢١	٢٢	٣ ٥٢٧	٦ ٨٩٩

للاطلاع على المصادر انظر نهاية الجدول .

مرفق

الجدول ١ (تابع)

البلدان الاعضاء	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)		الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل السنوي بالمئة		انتاج الاغذية للفرد		المساعدات للفرد (بالدولار)	خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات	مجموع الدين (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٥-٨١	١٩٩٠-٨٦	١٩٨٥-٨١	١٩٨٩-٨٦	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا										
بنن	٣٢٠	٢٨٠	٢,٧٢	-٠,١	١٠١	١١٤	٥٤	٧	٤١٧	١ ١٧٧
بوركينا فاسو	٢٤٠	٢٢٠	٤,٩٢	٢,٩٦	١٠١	١١٦	٢٢	٩	٢٣٤	٧٥٦
الراس الاخضر	٥٢٠	٧٦٠	٤,٨٢	٢,٢٤	٦١	٨٤	..	..	٢٠	١٢٠
كوت ديفوار	٨٥٠	٧٩٠	٠,٢٦	-٠,٩٦	٩٥	٩٥	٢٥	٤١	٥ ٨٤٨	١٥ ٤١٢
غامبيا	٢٥٠	٢٤٠	٠,٩٦	٧,٦٢	٩٤	١١١	غير متاح	١١	١٣٧	٣٤٢
غانا	٤١٠	٣٩٠	٥,٢٦	صفر	١٠٦	١٠٨	٢٨	٥٠	١ ٢١٤	٣ ٠٧٨
غينيا	٣٠٢	٤٢٠	١,٨٤	٢,٩٦	٩٧	٩٠	٦٢	١٥	١ ١١٧	٣ ١٧٦
غينيا - بيساو	١٢٠	١٨٠	٧,٢٢	٢,٠٤	١٠٨	١١٦	..	٤	١٢٢	٤٥٨
ليبيريا	٥٨٠	..	-٠,٩	-٦,٩٦	١٠٠	٩٥	٢٢	..	٦٨٦	١,٧٦١
مالي	٢٤٠	٢٧٠	١,٧٢	٦,٦	١٠٢	٩٧	٥٧	١٩	٧٢٢	٢ ١٥٧
موريتانيا	٤٤٠	٤٩٠	-٠,٢٤	١,٥	٩١	٨٨	١٠٢	٢٠	٨٤٥	٢ ٠١٠
النيجر	٤٤٠	٣٩٠	١,١٤	٢,٤٢	٨٨	٨٦	٤٠	٢٢	٨٦٢	١,٥٧٨
نيجيريا	١ ٠٢٠	٢٥٠	-١,٨٢	٢,١٨	٩٩	٩٨	٣	٢١	٨ ٩٢٤	٢٢ ٨٢٢
السنغال	٥١٠	٦٥٠	٢,٠٤	٢,٨	١٠٢	١٠٦	٩١	٢٩	١ ٤٦٨	٤ ١٢٩
سيراليون	٢٢٠	٢٢٠	-٠,٦	٠,٤٤	٩٠	٩٩	٢٥	..	٤٣٠	١ ٠٥٧
توغو	٤٢٠	٣٩٠	-١,٦٤	٢,١٨	٩١	٨٩	٥٢	١٩	١ ٠٤٥	١ ١٨٥

للاطلاع على المصادر انظر نهاية الجدول .

البلدان الاعضاء	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)		الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل السنوي بالمئة		انتاج الاغذية للفرد		المساعدات للفرد (بالدولار)	خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات	مجموع الدين (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٨٩	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
منطقة التجارة التفضيلية لدول افريقيا الشرقية والجنوبية										
انغولا	٧٢٥	٦٢٠	٠,١٢	٤,١٢	٩٣	٨٥	١٤	٤٢	غير متاح	٦ ٩٥٠
بوروندي	٣٠٠	٢٢٠	٥,١٢	١,٨٦	٩٩	٩٨	٢٧	٢٢	١٦٦	٨٦٧
جزر القمر	٣٤٤	٤٥٠	٣,٦	١,٤٨	..	١٢١	..	٩	٤٤	١٧٦
جيبوتي	..	..	١,٥٢	١,٠٤	..	..	..	٢٢	١٨٠	..
اثيوبيا	١٢٠	١٢٠	٠,١٤-	٢,٨٨	٩٣	٩٠	١٤	٢٩	٨٠٤	٣,٠١٣
كينيا	٤٢٠	٣٧٠	٣,٦٢	٤,٦٢	٩٦	١٠٢	٤١	٢٢	٣ ٥٣٠	٥ ٦٩٠
ليسوتو	٤١٠	٤٧٠	١,٢٨	٦,٤	٨٥	٧٩	٦٩	٣	٧١	٢٢٤
ملاوي	١٨٠	١٨٠	٣,١٢	٢,٦٨	٨٥	٩٥	٤٨	٢٨	٨٢١	١ ٣٩٤
موريشيوس	١٨٠	١ ٩٩٠	٤,٤٦	٦,٨٢	١٠١	١٠١	٥٤	١٠	٤٦٧	٨٢٢
موزامبيق	..	٨٠	٧,٩-	٣,٦٤	٨٤	٩١	٤٩	٢٤	غير متاح	٤ ٧٣٧
رواندا	٢٤٠	٣٢٠	٣,٤	٠,٥٦-	٩٧	٩٨	٣٥	١٩	١٩٠	٦٥٢
الصومال	١٤٠	١٧٠	٣,٥	١,١٨	٩٤	٩٧	٧٢	٢٤	٦٦٠	٢ ١٣٧
سوازيلاند	٨٢٠	٩٠٠	٣,٣	٥,٠٦	١٠٠	٩٩	..	٥	٣٠٦	٢٨١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٨٠	١٢٠	٠,٤٤	٣,٦٨	٩٥	٨٩	٣٩	١٧	٣ ٥٧٣	٤ ٩١٨
اوغندا	٢٨٠	٢٥٠	٣,٢٢	٣	٩٩	٨٦	٢٤	٨١	٧٣٣	١ ٨٠٨
زامبيا	٦٠٠	٣٩٠	٠,٧٤	٠,٣-	٩١	٩٦	٥٠	١٢	٣ ٣٦٦	٦ ٨٧٤
زمبابوي	٧١٠	٦٥٠	٣,٤٤	٣,١٢	٩٦	٩٤	٢٨	٢٦	٧٨٦	٣ ٠٨٨

للاطلاع على المصادر انظر نهاية الجدول .

مرفق

الجدول ١ (تابع)

البلدان الاعضاء	الناتج القومي الاجمالي للفرد (بالدولار)		الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المعدل السنوي بالمئة		انتاج الاغذية للفرد	المساعدات للفرد (بالدولار)	خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات	مجموع الدين (بملايين الدولارات)	
	١٩٨٠	١٩٨٩	١٩٨٥-٨١	١٩٩٠-٨٦	١٩٨٥-٨١	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٠	١٩٨٩
الاتحاد الجمركي في الجنوب الافريقي									
بوتسوانا	٧٨٠	١ ٦٠٠	١١,٧	٨,٤٤	٨٨	١٣٣	٤	١٣٣	٥١٣
ليسوتو	٤١٠	٤٧٠	١,٢٨	٦,٤	٨٥	٦٩	٢	٧١	٢٢٤
جنوب افريقيا									
سوازيلاند	٨٢٠	٩٠٠	٢,٢	٥,٠٦	١٠٠	..	٥	٢٠٦	٢٨١
مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي									
انغولا	٧٢٥	٦٢٠	٠,١٢	٤,١٢	٩٣	١٤	٤٢	غير متاح	٦ ٩٥٠
بوتسوانا	٧٨٠	١ ٦٠٠	١١,٧	٨,٤٤	٨٨	١٣٣	٤	١٣٣	٥١٣
ليسوتو	٤١٠	٤٧٠	١,٢٨	٦,٤	٨٥	٦٩	٢	٧١	٢٢٤
ملاوي	١٨٠	١٨٠	٢,١٢	٢,٦٨	٨٥	٤٨	٢٨	٨٢١	١ ٣٩٤
موزامبيق	..	٨٠	٧,٩-	٢,٦٤	٨٤	٤٩	٢٤	غير متاح	٤ ٧٣٧
ناميبيا	..	١ ٠٣٠	١,٣٨-	٢,٨٨	٩٠	٢٦	..	..	..
سوازيلاند	٨٢٠	٩٠٠	٣,٢	٥,٠٦	١٠٠	..	٥	٢٠٦	٢٨١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٨٠	١٢٠	٠,٤٤	٢,٦٨	٩٥	٣٩	١٧	٢ ٥٧٢	٤ ٩١٨
زامبيا	٦٠٠	٣٩٠	٠,٧٤	-٠,٢	٩١	٥٠	١٢	٢ ٢٦٦	٦ ٨٧٤
زمبابوي	٧١٠	٦٥٠	٢,٤٤	٣,١٢	٩٦	٢٨	٢٦	٧٨٦	٣ ٠٨٨

المصدر: انعاش افريقيا من (أ) الكتاب السنوي للانتاج ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ١٩٨٩ ؛ (ب) خارطة الامم المتحدة للتوزع السكاني ١٩٩٠ ؛ (ج) الاونكتاد ، تقرير أقل البلدان نموا ١٩٩٠ ، اليونيسيف ، تقرير حالة أطفال العالم ، ١٩٩١ ، (د) جداول العالمية للبنك الدولي ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، تقرير التنمية العالمية ١٩٩٠ و١٩٩١ .

الجدول ٣

الاداء التجاري بين بلدان التجمعات الافريقية (١٩٨١ - ١٩٩٠)

مجمع البلدان	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
ألف - قيمة التجارة المتبادلة بين بلدان التجمع (بملايين الدولارات)							
الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا	٣٩٦	٣٩٧	٣٠٠	٤١٦	٤٨٨	٥٠٠	٥٧٥
الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى	١١١	٧٠	١٢٥	١٢٨	١٩٣	٢٣٥	٢١٠
الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى	٧	١٠	٨	٨	١٠	٧	٧
الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا	٩٤٤	١ ٠١٨	٩٧٠	١ ١٣٢	١ ٢٩٨	١ ١٦٧	١ ٢٨٠
اتحاد نهر مانو	٣	٤	٤	٥	٦	٦	٦
منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا	٤٨٣	٣٣٣	٣٧٣	٤٨٧	٥٠٦	..	..
مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي	٣٥٨	٣٠٠	٣٣٦	٣٠٨	٣٠٤	٣٠٤	..
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى	١٤٦	٥٠	٨٤	١٠٣	١١٧	١٩٣	١٨٠
باء - نسبة التجارة المتبادلة بين بلدان التجمع إلى مجموع صادرات التجمع							
الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا	١٠,١	٧,١	٦,٥	٨,٤	١٠,٣	١١,١	١٣,١
الاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى	٣,٤	١,٤	٣,٨	٣,٩	٣,٧	٥,٠	٣,٨
الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى	٠,٣	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦
الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا	٤,٦	٥,٣	٧,٥	٧,٨	٩,٣	٧,٨	٦,١
اتحاد نهر مانو	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧
منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا	٩,٠	٧,٥	٦,٩	٨,٩	٨,٠	٦,٣	..
مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي	٥,٧	٤,٩	٥,٩	٦,١	٥,٠	..	..
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى	٣,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٤,١	٤,٣

المصدر: الاونكتاد TD/B/C.7/AC.3.10: الجدول ١ وTD/B/CN.3/3.

الملاحظة: اشير إلى البيانات غير المتاحة بالعلامة الاتية (..) .

- - - - -